DCA HUKUK & DANIŞMANLIK

REMOVAL CENTER GUIDE · 2026

AR ما هو مركز الترحيل؟ الحقوق والإجراءات وطرق الاعتراض (دليل محدث لعام 2026)

FA مرکز اخراج چیست؟ حقوق، فرآیندها و راه‌های اعتراض (راهنمای به‌روز ۲۰۲۶)

EN What Is a Removal Center? Rights, Processes, and Objection Remedies (2026 Current Guide)

RU Что такое Центр возвращения? Права, процессы и способы обжалования (Актуальное руководство на 2026 год)

İletişim Bilgileri
Burhaniye, Neşet Bey Sk. No:12 Kat:3 D:5, 34676 Üsküdar/İstanbul, Türkiye

Tel: +90 543 674 84 09 info@dcahukuk.com

www.dcahukuk.com

ما هو مركز الترحيل؟ الحقوق والإجراءات وطرق الاعتراض (دليل محدث لعام 2026)

مقدمة: نظرة عامة على مفهوم مركز الترحيل

عندما يصدر قرار بترحيل شخص أجنبي في تركيا، قد يكون من الضروري وضع هذا الشخص تحت المراقبة الإدارية من أجل تنفيذ هذا القرار. والمؤسسة التي تدخل في هذه المرحلة هي مركز الترحيل. مركز الترحيل ليس مؤسسة عقابية؛ فهو لا يهدف إلى معاقبة الشخص. الهدف هو ضمان سير عملية الترحيل بشكل منظم وآمن ووفقًا للقانون. هذا التمييز هو أهم نقطة يجب أخذها بعين الاعتبار من بداية العملية إلى نهايتها، لأن المراقبة الإدارية والاحتجاز الجنائي مفهومان كثيرًا ما يُخلط بينهما، لكنهما مختلفان تمامًا من الناحية القانونية.

في هذا الدليل، نتناول بالتفصيل: ما هو مركز الترحيل، وعلى أي أسس قانونية يستند، ومن يمكن أن يُنقل إلى المركز، والحقوق التي يتمتع بها الأشخاص المقيمون في المركز، وحدود مدة المراقبة الإدارية، وطرق الاعتراض والتقاضي، والقائمة المحدثة للمراكز، والمشكلات التي تُواجَه بكثرة في الممارسة العملية. هدفنا هو تمكين الأشخاص الذين يواجهون هذا الموضوع، أو أقاربهم، من فهم ما يجب عليهم فعله بوضوح في كل مرحلة من مراحل العملية.

ما هو مركز الترحيل؟

مركز الترحيل هو منشأة إدارية مغلقة يُؤوى فيها مؤقتًا الأجانب الذين صدر بحقهم قرار ترحيل والذين يجب وضعهم تحت المراقبة الإدارية، وذلك حتى إتمام إجراءات مغادرتهم البلاد. يرد هذا التعريف في المادة 58 من القانون رقم 6458 بشأن الأجانب والحماية الدولية (YUKK)، وقد دخل هذا المفهوم للمرة الأولى إلى القانون التركي بموجب هذا القانون.

تخضع المراكز لمسؤولية رئاسة إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية. وينص القانون على أن بإمكان الوزارة إدارة هذه المراكز مباشرة، كما يمكنها أيضًا تشغيلها من خلال بروتوكولات مع مؤسسات عامة، أو جمعية الهلال الأحمر التركي، أو جمعيات ذات نفع عام لها خبرة في مجال الهجرة. أما الإجراءات والأسس التفصيلية المتعلقة بإنشاء المراكز وإدارتها ونقل تشغيلها والإشراف عليها، فقد حُدِّدت في اللائحة المتعلقة بإنشاء وإدارة وتشغيل وتشغيل مراكز الاستقبال والإيواء ومراكز الترحيل والإشراف عليها.

الفرق بين مركز الترحيل والمؤسسة العقابية

كثيرًا ما يُخلط بين هاتين المؤسستين، لكن هناك فروقًا قانونية جوهرية بينهما:

المعيار	مركز الترحيل	المؤسسة العقابية
الهدف	إدارة عملية الترحيل بشكل آمن	تنفيذ عقوبة باتة
الطبيعة القانونية	إجراء إداري	عقوبة قضائية
الجهة التي تصدر القرار	المحافظة (قرار المراقبة الإدارية)	المحكمة (الإدانة الجنائية)
جهة الرقابة	قاضي الجنح (Sulh Ceza)	قاضي تنفيذ الأحكام والمحاكم المعنية
المدة القصوى	كقاعدة عامة 6 أشهر، مع تمديد استثنائي لمدة 6 أشهر	تعتمد على مدة الحكم
وضع الشخص	ليس مجرمًا، بل أجنبي تحت المراقبة الإدارية	محكوم عليه أو موقوف

يوضح هذا الجدول بجلاء الخط الأساسي الذي يفصل بين المؤسستين. الشخص الذي يُنقل إلى مركز الترحيل يُحتجز فيه ليس لأنه ارتكب جريمة، بل لأنه في وضع مخالف لتشريعات الهجرة.

من يمكن نقله إلى مركز الترحيل؟

لا يخضع الجميع للمراقبة الإدارية. حدد القانون بعدد محدود من المعايير الحالات التي يمكن فيها إصدار قرار المراقبة الإدارية. ووفقًا للمادة 57 من قانون YUKK، يمكن وضع الأجنبي الذي صدر بحقه قرار ترحيل تحت المراقبة الإدارية بقرار من المحافظة، ونقله إلى مركز الترحيل، في حال وجود إحدى الحالات التالية:

- وجود خطر الهرب أو الاختفاء
- مخالفة قواعد الدخول أو الخروج من تركيا
- استخدام وثائق مزورة أو غير صحيحة
- عدم مغادرة البلاد خلال المهلة الممنوحة للمغادرة دون عذر مقبول
- تشكيل تهديد من حيث النظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة

إذا لم يتحقق أي من هذه المعايير، يجوز للمحافظة أن تطبق، بدلًا من المراقبة الإدارية، الالتزامات البديلة المنصوص عليها في المادة 57/A وهذه نقطة كثيرًا ما تُهمَل في الممارسة العملية، لكن يجب التأكيد عليها بالضرورة. (كالإقامة في عنوان محدد، أو التوقيع الدوري، أو الكفالة) في عرائض الاعتراض؛ لأن المراقبة الإدارية إجراء استثنائي، وليست نتيجة تلقائية.

المفاهيم الأساسية: الهجرة غير النظامية، وقرار الترحيل، والمراقبة الإدارية

لفهم العملية بشكل صحيح، يجب التمييز بين ثلاثة مفاهيم مترابطة لكنها مختلفة.

الهجرة غير النظامية تشير إلى دخول الأجانب إلى تركيا، أو بقائهم فيها، أو خروجهم منها، أو عملهم دون تصريح، بوسائل غير قانونية. وفي مصطلحات المنظمة الدولية للهجرة، يُعرَّف المهاجر غير النظامي بأنه الشخص الذي يدخل بطريقة غير قانونية، أو يخالف شروط الدخول، أو يستمر في البقاء في البلاد رغم انتهاء صلاحية تأشيرته.

أما **قرار الترحيل**، فهو إجراء إداري تصدره المحافظة من تلقاء نفسها أو بناءً على تعليمات من رئاسة إدارة الهجرة، عند وجود إحدى حالات المخالفة المنصوص عليها في القانون، وينص على إرسال الأجنبي إلى بلده الأصلي، أو بلد العبور، أو بلد ثالث.

أما **المراقبة الإدارية**، فهي احتجاز مؤقت لشخص صدر بحقه قرار ترحيل في مركز الترحيل، بهدف ضمان تنفيذ هذا القرار، عند وجود شروط معينة مثل خطر الهرب. ويمكن أن تكون المراقبة الإدارية نتيجة لقرار الترحيل، لكن ليس كل قرار ترحيل يستلزم تلقائيًا المراقبة الإدارية.

ما هي مدة المراقبة الإدارية؟

هذه واحدة من أكثر النقاط حساسية في العملية، سواء من الناحية القانونية أو الإنسانية. وقد وضع المشرّع حدودًا صارمة لمنع بقاء المراقبة الإدارية دون مدة محددة:

1. كقاعدة عامة، لا يمكن أن تتجاوز مدة المراقبة الإدارية **ستة أشهر**.
2. إذا تعذر إتمام إجراءات الترحيل بسبب عدم تعاون الأجنبي أو عدم تقديمه معلومات أو وثائق صحيحة تتعلق ببلده، يمكن تمديد هذه المدة **بحد أقصى ستة أشهر إضافية**. أي أن الحد الأقصى النظري للمدة هو اثنا عشر شهرًا.
3. تُعاد تقييم ضرورة استمرار المراقبة الإدارية **من قبل المحافظة بانتظام كل شهر**. وهذا التقييم ليس إجراءً روتينيًا تلقائيًا؛ إذ يجب إنهاء المراقبة الإدارية فورًا بالنسبة للأشخاص الذين لا يُرى ضرورة لاستمرار احتجازهم.
4. يمكن أيضًا إنهاء المراقبة الإدارية دون انتظار فترة التقييم البالغة ثلاثين يومًا، إذا رُئي ذلك ضروريًا.
5. يمكن فرض الالتزامات البديلة المنصوص عليها في المادة 57/A على الأشخاص الذين أُنهيت مراقبتهم الإدارية.

المشكلة التي تُواجَه بكثرة في الممارسة العملية هي أن هذه التقييمات الشهرية لا تُبلَّغ بشكل أصولي للشخص أو لمحاميه. ويمكن أن يشكل نقص التبليغ بحد ذاته أساسًا للاعتراضات التي تُرفع ضد قرار المراقبة الإدارية.

حقوق الأشخاص المقيمين في مركز الترحيل

الشخص الذي يُحتجز في المركز ليس مجرد طرف سلبي يتلقى خدمات الإيواء؛ بل يمنحه القانون واللائحة مجموعة من الحقوق الملموسة. ويمكن تجميع هذه الحقوق تحت ثمانية عناوين.

1. الحق في الحرية والأمان

مدة المراقبة الإدارية للشخص محمية بالحدود المذكورة أعلاه. وتجاوز هذه الحدود، أو عدم إجراء التقييمات الشهرية، قد يعني مباشرة انتهاكًا للحق في الحرية والأمان، ويمكن الدفع بهذا الأمر أمام قاضي الجنح.

2. الحق في الصحة والتغذية والنظافة

تُقدَّم مجانًا خدمات الصحة الطارئة والأساسية التي لا يستطيع الأجنبي المقيم في المركز تحمّل تكاليفها. كما تُقدَّم خدمات الطعام والشراب والإيواء مجانًا أيضًا. ويُعد ضمان الوصول إلى منتجات التنظيف والنظافة من الالتزامات الدنيا للمركز. وتُعتبر إعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية، وفقًا لاجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، انتهاكًا خطيرًا قد يُصنَّف ضمن المعاملة اللاإنسانية.

3. الحق في الاتصال والوصول إلى المحامي والقنصلية

يجب أن تُتاح للأجنبي إمكانية اللقاء بأقاربه، وبكاتب العدل، وبممثله القانوني، وبمحاميه. وبالمثل، فإن حق اللقاء بمسؤول القنصلية التابع لبلده، وبموظف من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مكفول أيضًا. وتُعد إعاقة اللقاء بالمحامي خطأً إجرائيًا خطيرًا قد يؤثر على العملية برمتها.

4. حماية وحدة الأسرة

الأصل هو إيواء الأسر معًا قدر الإمكان. ويجب مراعاة المصلحة الفضلى للطفل على سبيل الأولوية في كل إجراء. ولا يجوز بأي حال من الأحوال احتجاز الأطفال في نفس المكان مع البالغين؛ وتتخذ وزارة التربية الوطنية التدابير اللازمة لتمكينهم من ممارسة حقهم في التعليم والتدريس.

5. الحق في الإبلاغ والفهم

يجب إبلاغ قرار المراقبة الإدارية الصادر بحق الشخص، وتمديد هذا القرار، ونتائج التقييم الشهري، مع بيان أسبابه، كتابيًا إلى الشخص أو ممثله القانوني أو محاميه، بلغة يفهمها الشخص. كما يجب إبلاغ الشخص بالجهة القضائية التي يمكنه اللجوء إليها ضد هذه القرارات.

6. حماية خاصة للفئات الضعيفة

تُؤوى النساء في أماكن منفصلة عن الرجال. ويجب اتخاذ تدابير إضافية تتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة، وكبار السن، والحوامل، وضحايا العنف. أما بالنسبة للأطفال غير المصحوبين، فيجب إعطاء الأولوية للحلول البديلة المناسبة للمصلحة الفضلى للطفل (مثل التسليم للأسرة أو الإحالة إلى مؤسسة خدمة اجتماعية) بدلًا من المراقبة الإدارية.

7. حظر التمييز

لا يجوز في الخدمات المقدمة في المركز إجراء أي تمييز بسبب اللغة أو العرق أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو المعتقد الفلسفي أو الدين أو المذهب أو ما شابه ذلك. كما أن احترام حرية الاعتقاد والعبادة مبدأ منظَّم صراحة في اللائحة.

8. الحق في الرقابة القضائية وطلب الإفراج

ربما يكون هذا هو الحق الأهم: يمكن للشخص، في أي مرحلة من مراحل قرار المراقبة الإدارية، أن يتقدم بطلب إلى قاضي الجنح للإفراج عنه بحجة زوال الشروط أو تغيرها. وهذا الطلب ليس حقًا يُستخدم مرة واحدة فقط؛ بل يمكن استخدامه مرارًا وتكرارًا كلما تغيرت الظروف.

الاعتراض على قرار الترحيل: طريق المحكمة الإدارية

يُبلَّغ قرار الترحيل، مع بيان أسبابه، إلى الشخص أو ممثله القانوني أو محاميه. ويمكن رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية ضد هذا القرار **خلال**

سبعة أيام من تاريخ التبليغ. وهذه المدة ذات طبيعة سقوطية؛ فتفويتها يعني أن القرار يصبح نهائيًا وقابلًا للتنفيذ. لذا فإن الحصول على الدعم القانوني دون إضاعة الوقت منذ لحظة استلام التبليغ أمر بالغ الأهمية.

الاعتراض على قرار المراقبة الإدارية: طريق قاضي الجنح

تُعد الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية ضد قرار الترحيل، والاعتراض على قرار المراقبة الإدارية، طريقين قانونيين مستقلين عن بعضهما البعض، وغالبًا ما يجب النظر فيهما معًا. يمكن للشخص الموضوع تحت المراقبة الإدارية أو لمحاميه التقدم بطلب ضد هذا القرار إلى قاضي الجنح. ومن أهم خصائص هذا الطلب:

- الطلب **لا يوقف** استمرار المراقبة الإدارية؛ أي أن الشخص يمكن أن يبقى في المركز أثناء النظر في الاعتراض.
- القرار الذي يصدره قاضي الجنح **نهائي**، أي لا يمكن استئنافه أمام محكمة أعلى.
- يمكن لنفس الشخص التقدم **مرارًا وتكرارًا** إلى قاضي الجنح بحجة زوال الشروط أو تغيرها.

إن الاستخدام الصحيح وفي الوقت المناسب لهذين الطريقين (المحكمة الإدارية وقاضي الجنح) هو الخطوة الأكثر أهمية التي تؤثر مباشرة على نتيجة العملية.

حظر الإعادة القسرية (مبدأ عدم الإعادة القسرية)

هذا المبدأ، وهو أحد أكثر آليات الحماية رسوخًا في القانون الدولي، يحظر إعادة شخص إلى بلد يوجد فيه خطر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو عقوبة الإعدام. وتنص المادة 33 من اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين على أنه لا يجوز لأي دولة إرسال شخص إلى بلد تكون فيه حياته أو حريته مهددتين بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية.

وخلافًا للاتفاقية الدولية، لم يضع القانون أي استثناء .YUKK في القانون التركي، يرد هذا المبدأ بصيغة أكثر تعزيزًا في المادة 4 من قانون لهذا الحظر؛ أي أن الحماية في القانون التركي أوسع نطاقًا من اتفاقية جنيف. ويرد المبدأ نفسه أيضًا في المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي تُلزم الدول الأطراف بعدم إرسال الأشخاص إلى بلدان يوجد فيها خطر التعذيب.

مشكلات تُواجَه بكثرة في الممارسة العملية

من بين المشكلات المتكررة التي لوحظت في هذا المجال على مر السنين، والتي تزيد من الحاجة إلى الدعم القانوني:

- عدم تبليغ التقييمات الشهرية للمراقبة الإدارية بشكل أصولي إلى الشخص أو محاميه
- عدم قدرة الشخص على فهم حقوقه بشكل كامل بسبب نقص الدعم في الترجمة
- التأخر في تلبية طلبات اللقاء بالمحامي
- عدم تقييم التدابير البديلة في الوقت المناسب بالنسبة للأطفال غير المصحوبين
- تفويت مهلة السبعة أيام لرفع دعوى ضد قرار الترحيل بسبب الغموض في التبليغ

يمكن أن تكون كل مشكلة من هذه المشكلات موضوعًا لطلب قانوني منفصل، ويُعد ملاحظتها في مرحلة مبكرة من العملية أمرًا حاسمًا لحماية حقوق الشخص.

أكثر 5 أخطاء شيوعًا في عملية مركز الترحيل

قد يؤدي تعقيد العملية إلى إغفال الأشخاص أو أقاربهم لبعض الخطوات الحاسمة. وفيما يلي أكثر خمسة أخطاء شيوعًا في الممارسة العملية.

الخطأ 1: التوقيع على استمارة العودة الطوعية دون قراءتها أو فهمها بالكامل. العودة الطوعية خيار يتيح للشخص العودة إلى بلده بمحض إرادته، ويمكن أن يكون مفيدًا في بعض الحالات. لكن لا ينبغي التوقيع على الاستمارة دون فهم محتواها بالكامل، وما الذي يعنيه التوقيع من تنازل عن الحقوق، وما إذا كان سيترتب على ذلك حظر دخول إلى تركيا لاحقًا. وقبل توقيع الاستمارة، يجب فهم محتواها سطرًا بسطر بمساعدة مترجم، واستشارة محامٍ إن أمكن.

الخطأ 2: تأجيل مهلة السبعة أيام لرفع الدعوى إلى اليوم الأخير. مهلة التقدم بطلب إلى المحكمة الإدارية ضد قرار الترحيل هي سبعة أيام، وهذه المهلة سقوطية. وبما أن تحضير العريضة وجمع الأسباب وتقديمها إلى المحكمة قد يستغرق وقتًا، فإن طلب الدعم القانوني منذ لحظة استلام التبليغ أكثر أمانًا بكثير من تأجيل الأمر إلى اليوم الأخير.

الخطأ 3: الخلط بين الاعتراض على المراقبة الإدارية ودعوى الترحيل. هذان طريقان قانونيان منفصلان. تُرفع الدعوى ضد قرار الترحيل أمام المحكمة الإدارية؛ أما الاعتراض على قرار المراقبة الإدارية فيُقدَّم إلى قاضي الجنح. والقيام بأحدهما فقط وإهمال الآخر قد يؤدي إلى ترك أحد حقوق الشخص دون حماية. ويجب متابعة كليهما معًا عند الحاجة.

الخطأ 4: نسيان أو تأخير استخدام حق التقدم بطلب الحماية الدولية. إذا كان الشخص يواجه خطر الاضطهاد أو التعذيب أو الضرر الجسيم في بلده، فإنه يملك الحق في التقدم بطلب الحماية الدولية، ويمكن لهذا الطلب أن يؤثر مباشرة على عملية الترحيل. وإن عدم معرفة وجود هذا الحق أو تأخير الطلب من أخطر الأخطاء التي قد تؤدي إلى نتائج لا يمكن تداركها.

الخطأ 5: عدم متابعة طلب اللقاء بالمحامي كتابيًا. اللقاء بالمحامي حق، لكن في الممارسة العملية، عندما يبقى الطلب شفهيًا، قد يُفقَد أو يتأخر. وإن تقديم طلب اللقاء، إن أمكن كتابيًا، والاحتفاظ بنسخة منه، يسهّل متابعة العملية ويشكل أساسًا ملموسًا في حال وجود ادعاء محتمل بانتهاك الحق.

بعض الحالات التي تُواجَه في الممارسة العملية في مراكز الترحيل ولم تُنظَّم بالتفصيل في التشريعات

حدد القانون واللائحة بوضوح الحقوق والإجراءات الأساسية في مراكز الترحيل. لكن على أرض الواقع، قد تُواجَه أيضًا بعض الحالات العملية التي لا تُجيب عليها التشريعات مباشرة، أو التي تُترك لتقدير الإدارة. ونحن ننقل هذه الحالات ليس كادعاء قانوني قاطع، بل كملاحظات مفيدة للاستعداد للعملية:

- **قد يتفاوت الوصول إلى المترجم حسب تنوع اللغات.** يكون إيجاد مترجم للغات الشائعة أسرع بشكل عام، بينما قد تطول هذه العملية بالنسبة للغات الأقل انتشارًا. وبما أن هذا الأمر قد يؤخر الفهم الكامل للقرارات، فمن المفيد، إن أمكن، طلب معلومات مكتوبة بلغتك أو بلغة تجيدها جيدًا.
- **قد تُجرى عمليات النقل بين المراكز دون إشعار مسبق.** لأسباب تتعلق بالسعة أو لأسباب إدارية، قد يُنقَل الشخص من مركز إلى آخر. وبما أن هذه الحالة غير مرتبطة في التشريعات بإجراء إشعار تفصيلي، فإن بقاء المحامي أو الأقارب على تواصل منتظم مع المركز أمر مهم لمعرفة النقل المحتمل في الوقت المناسب.
- **يُعرَض أحيانًا الاختيار بين العودة الطوعية والمراقبة الإدارية في نفس اللقاء.** قد تحدث مواقف تعطي الشخص انطباعًا بأنه يجب أن يتخذ قرارًا سريعًا جدًا. لكن يجب ألا يُنسى أن الشخص يملك الحق في طلب وقت للتفكير في هذا الأمر واستشارة محاميه.
- **صعوبات عملية في إعداد عرائض الاعتراض.** قد تستغرق عمليات المراسلة وإرسال الوثائق من داخل المركز إلى الخارج وقتًا أطول مقارنة بمكتب خارجي. لذا، فإن إقامة اتصال مبكر بمحامٍ خارج المركز يُحدث فرقًا عمليًا مهمًا من حيث تسريع تدفق العرائض والوثائق.

لا يعني أي من هذه البنود أن التشغيل العام لمراكز الترحيل مخالف للقانون؛ فهي اختلافات عملية ناتجة عن تشغيل النظام على نطاق واسع وفي ظروف مختلفة. لكن معرفة هذه الاختلافات تجعل الشخص الذي يدخل في العملية، أو قريبه، أكثر استعدادًا.

الأسئلة الشائعة

هل مركز الترحيل سجن؟ لا. مركز الترحيل منشأة إدارية، وليس مؤسسة عقابية. يُحتجز الشخص فيه ليس بسبب جريمة، بل بسبب وضع إداري مخالف لتشريعات الهجرة.

كم مرة يمكن الاعتراض على قرار المراقبة الإدارية؟ في كل حالة تتغير فيها الظروف أو تزول، يمكن التقدم بطلب جديد إلى قاضي الجنح؛ ولا يوجد حد قانوني لعدد الطلبات.

ماذا يحدث إذا فُوِّتت مهلة الاعتراض على قرار الترحيل؟ إذا فُوِّتت مهلة السبعة أيام، يصبح القرار نهائيًا وقابلًا للتنفيذ. وفي هذه الحالة تضيق السبل القانونية بشكل كبير، لذا يجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام للمهلة.

هل تبقى الأسر معًا في مركز الترحيل؟ تستند التشريعات إلى حماية وحدة الأسرة؛ وتُؤوى الأسر معًا قدر الإمكان، وتُعطى الأولوية للمصلحة الفضلى للأطفال.

هل توفر الدولة محاميًا للشخص الذي لا يملك القدرة المالية على توكيل محامٍ؟ نعم. يمكن تعيين محامٍ في إطار المساعدة القضائية، بناءً على الطلب، للأشخاص الذين لا يملكون القدرة المالية على تحمل أتعاب المحاماة.

مراكز الترحيل في تركيا: معلومات العناوين والهواتف المحدثة

يوجد في جميع أنحاء تركيا أكثر من ثلاثين مركز ترحيل. تستند القائمة أدناه إلى معلومات الاتصال المحدثة المنشورة على الموقع الرسمي لرئاسة إدارة الهجرة. وبعد معرفة المركز الذي نُقل إليه أحد أقاربكم، من المهم التواصل مع المركز الصحيح وإيصال طلب اللقاء الخاص بمحاميكم في الوقت المناسب لضمان سير العملية بشكل سليم.

İletişim Bilgileri
Burhaniye, Neşet Bey Sk. No:12 Kat:3 D:5, 34676 Üsküdar/İstanbul, Türkiye

Tel: +90 543 674 84 09 info@dcahukuk.com

www.dcahukuk.com

العنوان	الهاتف	المركز
حي داغجي، شارع 5909، شارع 110، رقم 41، سارتشام/أضنة	0322 346 35 61	أضنة
قرية أشكاله، رقم 238، المركز/أغري	0472 215 33 25	أغري
حي يشيل تبه، شارع تشانكيري، رقم 395، أكيورت/أنقرة	0312 439 40 40	أنقرة
حي ألتين قلعة، شارع ناظم حكمت، رقم 90، دوشمه ألتي/أنطاليا	0242 237 95 80	أنطاليا
بلدة تششتبه، حي إينونو، أفلر/آيدين	0256 211 63 73	آيدين
حي إدينجيك، شارع يورتان درسي، رقم 68 (كم 12 على طريق تشاناقكلعة)، باندرما/باليك أسير	0266 727 18 18	باليك أسير
قرية يول ألتي، منطقة كاييشكيران الصناعية، رقم 256/1، المركز/بايبورت	0458 222 10 03	بايبورت
حي فيسل كاراني، شارع سفكي، رقم 2/1، عثمان غازي/بورصة	0224 361 05 07	بورصة
حي حمدي بك، شارع إينونو، شارع مالازكيرت، رقم 1، أيفاجيك/تشاناقكلعة	0286 712 34 00	تشاناقكلعة
حي عبد الحليق رندا، شارع أنقرة، رقم 363، المركز/تشانكيري	0376 213 05 49	تشانكيري
حي يني عمارت، شارع بايزيد الثاني، سارايبتشي/أدرنة	0284 224 10 12	أدرنة
حي إستاسيون، شارع توغاي، رقم 96، أشكاله/أرضروم	0442 415 25 50	أرضروم 1
حي إستاسيون، شارع توغاي، رقم 98، أشكاله/أرضروم	0442 215 47 02	أرضروم 2
حي غوللوك، طريق ديركلي، منازل فومه، رقم 11، أوغوزلي/غازي عنتاب	0342 571 38 00	غازي عنتاب
قرية أشاغي أرهاجي، رقم 728، المركز/إغدير	0476 227 70 40	إغدير (مؤقت)
الطريق القديم لكيركلاريلي، شارع منكشة، بينكيليتش، تشاتالجا/إسطنبول	0212 499 40 00	إسطنبول بينكيليتش
حي قلعة إيتشي (قطعة 103، جزء 47)، شارع حانيجه، رقم 23، تشاتالجا/إينجه غيز/إسطنبول	0212 499 40 00	إسطنبول تشاتالجا
حي أكفيرات، شارع سليمانية، الشارع 140، رقم 65، توزلا/إسطنبول	0212 499 40 00	إسطنبول توزلا
حي هستانه، شارع آيا صوفيا، رقم 109، حاضم كوي/أرناوت كوي/إسطنبول	0212 499 40 00	إسطنبول أرناوت كوي
حي جمهورييت، منطقة هرمندالي، الشارع 9685، رقم 2، تشيلي/إزمير	0232 402 44 62	إزمير
طريق سيواس كم 25، منطقة غوميتش، كوجاسنان/قيصري	0352 220 01 57	قيصري
حي قاظم ديريك، شارع أدرنة، رقم 51، بهلوان كوي/كيركلاريلي	0288 212 00 72	كيركلاريلي
حي أيازما، شارع 17 أغسطس، منطقة غوندوغدو، رقم 126/1، إزميت/كوجالي	0262 329 41 80	كوجالي
حي إينكوي، شارع غوتشري، رقم 6، المركز/كوتاهيا	0272 225 17 79	كوتاهيا
حي فاتح، شارع تركمن، طريق أنقرة السريع كم 16، يشيليورت/ملاطية	0422 322 33 32	ملاطية 1

العنوان	الهاتف	المركز
حي فاتح، شارع تركمن، رقم 57/1، يشيليورت/ملاطية	0422 322 33 32	ملاطية 2
حي ألب أرسلان، شارع غوكالب غوندوز، رقم 78، أولا/موغلا	0252 242 13 13	موغلا
حي سيرا سوغوتلر، شارع بيناريباشي، الشارع 43، رقم 45، بور/نيغده	0388 213 10 64	نيغده
حي بويوك خان، قطعة 156، جزء 1 (أرض المطار القديم)، أيوبيه/شانلي أورفا	0414 313 86 58	شانلي أورفا
حي كوروباش، على طريق حكاري كم 7، بجانب تكستيل كنت، إدرميت/فان	0432 223 33 35	فان كوروباش

ملاحظة: قد تُحوَّل المكالمات في بعض المراكز إلى خط إدارة الهجرة في تلك المحافظة. وبما أن معلومات العناوين والهواتف قد تُحدَّث من وقت لآخر، يُنصح بالتأكد منها عبر الموقع الرسمي لرئاسة إدارة الهجرة قبل أي لقاء أو زيارة مهمة.

الخاتمة

تُعد عملية مركز الترحيل مجالًا معقدًا يتعلق مباشرة بحرية الشخص، ويتطلب النظر في عدة طرق قانونية مختلفة في آن واحد (المحكمة الإدارية، قاضي الجنح، طلب الحماية الدولية). وفي كل مرحلة من مراحل العملية، تؤثر تفاصيل كثيرة مباشرة على النتيجة، بدءًا من صحة التبليغات مرورًا بمهل الاعتراض، ووصولًا إلى ما إذا كانت المراقبة الإدارية ضرورية فعلًا أم لا، وما إذا كان الشخص بحاجة إلى حماية دولية أم لا. لذا فإن حصول الشخص المنقول إلى مركز الترحيل، أو قريبه، على دعم قانوني من محامٍ بمجرد بدء العملية، أمر بالغ الأهمية سواء لحماية الحقوق أو لضمان سير العملية بعدالة.

هذا المحتوى لأغراض إعلامية عامة، وقد يختلف الوضع القانوني بحسب الوقائع الملموسة. نوصي باستشارة محامٍ للاطلاع على التشريعات المحدثة والظروف الخاصة بكم.

مرکز اخراج چیست؟ حقوق، فرآیندها و راه‌های اعتراض (راهنمای به‌روز ۲۰۲۶)

مقدمه: نگاهی کلی به مفهوم مرکز اخراج

هنگامی که درباره‌ی یک تبعه‌ی خارجی در ترکیه تصمیم اخراج صادر می‌شود، ممکن است برای اجرای این تصمیم، بازداشت اداری شخص لازم باشد. نهادی که در این نقطه وارد عمل می‌شود، مرکز اخراج است. مرکز اخراج یک بازداشتگاه اجرای مجازات نیست؛ هدف آن مجازات کردن شخص نیست. هدف این است که فرآیند اخراج به‌صورت منظم، امن و قانونی انجام شود. این تمایز، اساسی‌ترین نکته‌ای است که باید از آغاز تا پایان فرآیند در ذهن داشت، زیرا بازداشت اداری و بازداشت موقت دو مفهومی هستند که اغلب با هم اشتباه گرفته می‌شوند اما از نظر قانونی کاملاً متفاوت‌اند.

در این راهنما، به‌طور مفصل به این موارد پرداخته می‌شود: مرکز اخراج چیست، بر چه مبانی قانونی استوار است، چه کسانی می‌توانند به مرکز منتقل شوند، افرادی که در مرکز نگهداری می‌شوند چه حقوقی دارند، حدود مدت زمان بازداشت اداری چیست، راه‌های اعتراض و دادرسی کدام‌اند، فهرست به‌روز مراکز و مشکلاتی که در عمل بیشتر با آن‌ها مواجه می‌شویم. هدف ما این است که افرادی که با این موضوع روبه‌رو می‌شوند، یا بستگان آن‌ها، به‌روشنی بدانند در هر مرحله از فرآیند چه باید بکنند.

مرکز اخراج چیست؟

مرکز اخراج، تأسیسات اداری بسته‌ای است که در آن‌ها اتباع خارجی که درباره‌ی آن‌ها تصمیم اخراج صادر شده و باید تحت بازداشت اداری قرار گیرند، تا تکمیل روند خروج آن‌ها از کشور به‌طور موقت نگهداری می‌شوند. این تعریف در ماده‌ی ۵۸ قانون شماره‌ی ۶۴۵۸ آمده است و این مفهوم برای نخستین‌بار با همین قانون وارد حقوق ترکیه شده است (YUKK) درباره‌ی اتباع بیگانه و حمایت بین‌المللی.

مراکز تحت مسئولیت ریاست عمومی اداره‌ی مهاجرت وزارت کشور هستند. قانون پیش‌بینی می‌کند که وزارتخانه می‌تواند این مراکز را به‌طور مستقیم اداره کند یا با انعقاد قرارداد با نهادهای دولتی، جمعیت هلال‌احمر ترکیه یا انجمن‌های خیریه‌ای که در زمینه‌ی مهاجرت تخصص دارند، اداره‌ی آن‌ها را واگذار کند. جزئیات رویه‌ها و اصول مربوط به تأسیس، مدیریت، واگذاری و نظارت بر مراکز، در آیین‌نامه‌ی تأسیس، مدیریت، بهره‌برداری، واگذاری بهره‌برداری و نظارت بر مراکز پذیرش و اسکان و مراکز اخراج تعیین شده است.

تفاوت میان مرکز اخراج و بازداشتگاه اجرای مجازات

این دو نهاد اغلب با یکدیگر اشتباه گرفته می‌شوند، اما تفاوت‌های حقوقی ریشه‌داری بین آن‌ها وجود دارد:

معیار	مرکز اخراج	بازداشتگاه اجرای مجازات
هدف	مدیریت امن روند اخراج	اجرای مجازات قطعی‌شده
ماهیت حقوقی	تدبیر اداری	مجازات قضایی
مرجع صادرکننده‌ی تصمیم	استانداری (تصمیم بازداشت اداری)	دادگاه (محکومیت کیفری)
مرجع نظارت	دادگاه کیفری صلح	قاضی اجرای احکام و دادگاه‌های مربوطه
حداکثر مدت	به‌طور معمول ۶ ماه، در موارد استثنایی تمدید ۶ ماهه	وابسته به مدت محکومیت
وضعیت شخص	نه مجرم، بلکه تبعه‌ی خارجی تحت بازداشت اداری	محکوم یا بازداشت‌شده

این جدول به‌روشنی خط اصلی جداکننده‌ی این دو نهاد را نشان می‌دهد. شخصی که به مرکز اخراج منتقل می‌شود، نه به دلیل ارتکاب جرم، بلکه به دلیل داشتن وضعیتی مغایر با مقررات مهاجرتی در آنجا نگهداری می‌شود.

چه کسانی می‌توانند به مرکز اخراج منتقل شوند؟

همه مشمول بازداشت اداری نمی‌شوند. قانون با معیارهای محدود تعیین کرده است که تصمیم بازداشت اداری در چه مواردی می‌تواند تبعه‌ی خارجی که درباره‌ی او تصمیم اخراج گرفته شده است، در صورت وجود یکی از YUKK، صادر شود. طبق ماده‌ی ۵۷ قانون شرایط زیر می‌تواند با تصمیم استانداری تحت بازداشت اداری قرار گیرد و به مرکز اخراج اعزام شود:

- وجود خطر فرار یا مفقود شدن
- نقض قوانین ورود یا خروج از ترکیه
- استفاده از اسناد جعلی یا نامعتبر
- عدم خروج از کشور در مهلت تعیین‌شده برای خروج، بدون دلیل موجه
- ایجاد تهدید از نظر نظم عمومی، امنیت عمومی یا سلامت عمومی

اگر هیچ‌یک از این معیارها محقق نشده باشد، استانداری می‌تواند به‌جای بازداشت اداری، تعهدات جایگزین ذکرشده در ماده‌ی ۵۷ A/ را اعمال کند. این نکته‌ای است که در عمل اغلب نادیده گرفته می‌شود، اما باید حتماً (مانند اقامت در آدرس مشخص، امضای منظم، وثیقه) در دادخواست‌های اعتراض بر آن تأکید شود؛ زیرا بازداشت اداری تدبیری استثنایی است، نه یک نتیجه‌ی خودکار.

مفاهیم پایه: مهاجرت غیرقانونی، تصمیم اخراج و بازداشت اداری

برای درک صحیح فرآیند، لازم است سه مفهوم مرتبط اما متفاوت از یکدیگر جدا شوند.

مهاجرت غیرقانونی، به ورود اتباع خارجی به ترکیه، ماندن در کشور، خروج از کشور یا کار کردن بدون مجوز به روش‌های غیرقانونی اشاره دارد. در اصطلاح‌شناسی سازمان بین‌المللی مهاجرت، مهاجر غیرقانونی به شخصی گفته می‌شود که به‌طور غیرقانونی وارد شده، شرایط ورود را نقض کرده یا با وجود پایان یافتن مدت ویزا همچنان در کشور مانده است.

تصمیم اخراج، یک اقدام اداری است که در صورت وجود یکی از موارد نقض ذکرشده در قانون، توسط استانداری به‌طور مستقل یا به دستور ریاست عمومی اداره‌ی مهاجرت صادر می‌شود و فرستادن تبعه‌ی خارجی به کشور مبدأ، کشور ترانزیت یا کشور ثالث را پیش‌بینی می‌کند.

بازداشت اداری نیز نگهداری موقت شخصی که تصمیم اخراج درباره‌ی او صادر شده، در مرکز اخراج است، به‌منظور تضمین اجرای این تصمیم، در صورت وجود شرایطی مانند خطر فرار. بازداشت اداری می‌تواند نتیجه‌ی تصمیم اخراج باشد، اما هر تصمیم اخراجی به‌طور خودکار مستلزم بازداشت اداری نیست.

مدت زمان بازداشت اداری چقدر است؟

این یکی از حساس‌ترین نقاط فرآیند، هم از نظر حقوقی و هم از نظر انسانی است. قانون‌گذار برای جلوگیری از بی‌مدت ماندن بازداشت اداری، محدودیت‌های سختگیرانه‌ای وضع کرده است:

۱. مدت بازداشت اداری، به‌طور معمول، نمی‌تواند از **شش ماه** تجاوز کند. ۲. در صورتی که به دلیل عدم همکاری تبعه‌ی خارجی یا ارائه نکردن اطلاعات یا اسناد صحیح درباره‌ی کشورش، روند اخراج قابل تکمیل نباشد، این مدت می‌تواند **حداکثر شش ماه دیگر** تمدید شود. یعنی حداکثر مدت نظری دوازده ماه است. ۳. ادامه یافتن یا نیافتن بازداشت اداری، **هر ماه به‌طور منظم** توسط استانداری مجدداً ارزیابی می‌شود. این ارزیابی یک تشریفات خودکار نیست؛ درباره‌ی افرادی که ادامه‌ی بازداشت آن‌ها ضروری تشخیص داده نمی‌شود، بازداشت اداری باید بلافاصله پایان یابد. ۴. در صورت لزوم، بدون انتظار برای مدت ارزیابی سی‌روزه نیز می‌توان بازداشت اداری را پایان داد. ۵. برای افرادی که بازداشت اداری آن‌ها پایان یافته، می‌توان تعهدات جایگزین ذکرشده در ماده‌ی ۵۷ A/ را اعمال کرد.

مشکلی که در عمل زیاد مشاهده می‌شود این است که این ارزیابی‌های ماهانه به‌درستی به شخص یا وکیل او ابلاغ نمی‌شود. کمبود ابلاغ به‌تنهایی می‌تواند مبنایی برای اعتراض‌هایی باشد که علیه تصمیم بازداشت اداری مطرح می‌شود.

حقوق افرادی که در مرکز اخراج نگهداری می‌شوند

شخصی که در مرکز نگهداری می‌شود، صرفاً طرفی منفعل نیست که خدمات اسکان دریافت می‌کند؛ قانون و آیین‌نامه مجموعه‌ای از حقوق مشخص به او اعطا می‌کنند. می‌توان این حقوق را در هشت عنوان جمع‌بندی کرد.

۱. حق آزادی و امنیت

مدت بازداشت اداری شخص با حدود ذکرشده در بالا محافظت می‌شود. تجاوز از این حدود یا انجام ندادن ارزیابی‌های ماهانه می‌تواند مستقیماً به معنای نقض حق آزادی و امنیت باشد و این موضوع می‌تواند در دادگاه کیفری صلح مطرح شود.

۲. حق سلامت، تغذیه و بهداشت

خدمات بهداشتی اورژانسی و پایه که تبعه‌ی خارجی نگهداری‌شده در مرکز قادر به پرداخت هزینه‌ی آن نیست، به‌طور رایگان ارائه می‌شود. خدمات خوراک، نوشیدنی و اسکان نیز رایگان است. دسترسی به وسایل نظافت و بهداشت جزو حداقل تعهدات مرکز است. ممانعت از دسترسی به سلامت، در رویه‌ی دادگاه اروپایی حقوق بشر می‌تواند نقضی به‌شدت رفتار غیرانسانی تلقی شود.

۳. حق ارتباط و دسترسی به وکیل و کنسولگری

باید به تبعه‌ی خارجی امکان ملاقات با بستگان، محضردار، نماینده‌ی قانونی و وکیلش داده شود. به همین ترتیب، حق ملاقات با مقام کنسولی کشوری که تبعه‌ی آن است و با کارمند کمیساریای عالی سازمان ملل برای پناهندگان نیز تضمین شده است. ممانعت از ملاقات با وکیل، یک اشتباه رویه‌ای جدی است که می‌تواند بر کل فرآیند تأثیر بگذارد.

۴. حفاظت از وحدت خانواده

اصل بر این است که خانواده‌ها تا حد امکان با هم نگهداری شوند. منافع عالیه‌ی کودکان باید در هر اقدامی در اولویت باشد. کودکان تحت هیچ شرایطی نمی‌توانند در همان فضای بزرگسالان نگهداری شوند؛ برای استفاده از حق آموزش و تحصیل، تدابیر لازم توسط وزارت آموزش ملی اتخاذ می‌شود.

۵. حق اطلاع‌رسانی و درک

تصمیم بازداشت اداری صادرشده درباره‌ی شخص، تمدید این تصمیم و نتایج ارزیابی ماهانه باید همراه با دلیل آن، به‌صورت کتبی و به زبانی که شخص می‌فهمد، به شخص، نماینده‌ی قانونی یا وکیل او ابلاغ شود. شخص باید همچنین درباره‌ی اینکه می‌تواند علیه این تصمیمات به کدام مرجع قضایی مراجعه کند، مطلع شود.

۶. حمایت ویژه از گروه‌های آسیب‌پذیر

زنان در فضاهایی جدا از مردان نگهداری می‌شوند. باید تدابیر اضافی متناسب با نیازهای افراد دارای معلولیت، سالمندان، زنان باردار و قربانیان خشونت اتخاذ شود. درباره‌ی کودکان بدون همراه، به‌جای بازداشت اداری، راه‌حل‌های جایگزین متناسب با منافع عالیه‌ی کودک (مانند تحویل به خانواده، هدایت به نهادهای خدمات اجتماعی) باید در اولویت بررسی قرار گیرد.

۷. ممنوعیت تبعیض

در خدمات ارائه‌شده در مرکز، هیچ‌گونه تبعیضی بر اساس زبان، نژاد، رنگ، جنسیت، عقیده‌ی سیاسی، اعتقاد فلسفی، دین، مذهب و موارد مشابه نمی‌تواند اعمال شود. احترام به آزادی عقیده و عبادت نیز اصلی است که به‌روشنی در آیین‌نامه تنظیم شده است.

۸. حق نظارت قضایی و درخواست آزادی

شاید مهم‌ترین حق همین باشد: شخص می‌تواند در هر مرحله از تصمیم بازداشت اداری، با استناد به از بین رفتن یا تغییر شرایط، به دادگاه کیفری صلح مراجعه کرده و درخواست آزادی کند. این درخواست یک حق یک‌باره نیست؛ می‌تواند با تغییر شرایط بارها و بارها استفاده شود.

اعتراض به تصمیم اخراج: مسیر دادگاه اداری

تصمیم اخراج همراه با دلیل آن به شخص، نماینده‌ی قانونی یا وکیل او ابلاغ می‌شود. علیه این تصمیم می‌توان **ظرف هفت روز** از تاریخ ابلاغ در دادگاه اداری دادخواست ثبت کرد. این مهلت ماهیت سقوط حق دارد؛ از دست دادن مهلت به معنای قطعی و قابل‌اجرا شدن تصمیم است. به همین دلیل اهمیت زیادی دارد که از لحظه‌ی دریافت ابلاغیه، بدون از دست دادن وقت، پشتیبانی حقوقی دریافت شود.

اعتراض به تصمیم بازداشت اداری: مسیر دادگاه کیفری صلح

دادخواستی که علیه تصمیم اخراج در دادگاه اداری ثبت می‌شود و اعتراضی که علیه تصمیم بازداشت اداری انجام می‌شود، دو مسیر حقوقی مستقل از یکدیگرند و معمولاً باید با هم بررسی شوند. شخص تحت بازداشت اداری یا وکیل او می‌تواند علیه این تصمیم به دادگاه کیفری صلح مراجعه کند. برخی از ویژگی‌های مهم این درخواست عبارت‌اند از:

- این درخواست ادامه‌ی بازداشت اداری را **متوقف نمی‌کند**؛ یعنی شخص می‌تواند در طول رسیدگی به اعتراض همچنان در مرکز بماند.
- تصمیمی که قاضی صلح صادر می‌کند **قطعی** است، یعنی نمی‌توان به دادگاه بالاتر شکایت کرد.
- همان شخص می‌تواند با استناد به از بین رفتن یا تغییر شرایط، **بارها** به دادگاه کیفری صلح مراجعه کند.

استفاده‌ی درست و به‌موقع از این دو مسیر (دادگاه اداری و دادگاه کیفری صلح)، حیاتی‌ترین گامی است که مستقیماً بر نتیجه‌ی فرآیند تأثیر می‌گذارد.

ممنوعیت بازگرداندن اجباری (اصل عدم اعاده)

این اصل، یکی از ریشه‌دارترین سازوکارهای حمایتی حقوق بین‌الملل، بازگرداندن شخصی را به کشوری که در آن خطر شکنجه، رفتار غیرانسانی یا حکم اعدام وجود دارد، ممنوع می‌کند. ماده‌ی ۳۳ کنوانسیون ژنو ۱۹۵۱ درباره‌ی وضعیت پناهندگان مقرر می‌دارد که هیچ دولتی نباید شخصی را به کشوری بفرستد که در آن جان یا آزادی او به دلیل نژاد، دین، ملیت، عضویت در یک گروه اجتماعی خاص یا عقاید سیاسی‌اش در معرض تهدید قرار می‌گیرد.

به شکلی حتی قوی‌تر بیان شده است. قانون، برخلاف کنوانسیون بین‌المللی، هیچ YUKK در حقوق ترکیه، این اصل در ماده‌ی ۴ قانون استثنایی برای این ممنوعیت قائل نشده است؛ یعنی حمایت در حقوق ترکیه گسترده‌تر از کنوانسیون ژنو است. همین اصل در ماده‌ی ۳ کنوانسیون سازمان ملل علیه شکنجه نیز آمده و کشورهای عضو را متعهد می‌کند که افراد را به کشورهایی که در آن‌ها خطر شکنجه وجود دارد، نفرستند.

مشکلاتی که در عمل زیاد مشاهده می‌شوند

برخی از مشکلات تکرارشونده‌ای که در طول سال‌ها در این حوزه مشاهده شده و نیاز به پشتیبانی حقوقی را افزایش داده‌اند عبارت‌اند از:

- عدم ابلاغ صحیح ارزیابی‌های ماهانه‌ی بازداشت اداری به شخص یا وکیل او
- عدم توانایی شخص در درک کامل حقوق خود به دلیل ناکافی بودن پشتیبانی مترجم
- پاسخ‌گویی با تأخیر به درخواست‌های ملاقات با وکیل
- عدم ارزیابی به‌موقع تدابیر جایگزین برای کودکان بدون همراه
- از دست رفتن مهلت هفت‌روزه‌ی ثبت دادخواست علیه تصمیم اخراج به دلیل ابهامات موجود در ابلاغیه

هر یک از این مشکلات می‌تواند موضوع یک درخواست حقوقی جداگانه باشد، و توجه به آن‌ها در مرحله‌ی اولیه‌ی فرآیند برای حفاظت از حقوق شخص تعیین‌کننده است.

اشتباه رایج در فرآیند مرکز اخراج ۵

پیچیدگی فرآیند می‌تواند باعث شود اشخاص یا بستگان آن‌ها برخی گام‌های حیاتی را نادیده بگیرند. در ادامه، پنج اشتباه رایج در عمل آمده است.

اشتباه ۱: امضای فرم بازگشت داوطلبانه بدون خواندن یا درک کامل آن. بازگشت داوطلبانه گزینه‌ای است که به شخص امکان می‌دهد با میل خود به کشورش بازگردد، و در برخی موارد می‌تواند سودمند باشد. با این حال، فرم نباید بدون درک کامل محتوای آن، اینکه امضا به معنای صرف‌نظر از چه حقوقی است و اینکه آیا پس از آن ممنوعیت ورود به ترکیه ایجاد خواهد شد یا نه، امضا شود. قبل از امضای فرم، باید محتوای آن به کمک مترجم خطبه‌خط درک شود و در صورت امکان با وکیل مشورت شود.

اشتباه ۲: به تعویق انداختن مهلت هفت‌روزه‌ی ثبت دادخواست تا آخرین روز. مهلت مراجعه به دادگاه اداری علیه تصمیم اخراج هفت روز است و این مهلت سقوط حق دارد. از آنجا که آماده‌سازی دادخواست، جمع‌آوری دلایل و ارائه به دادگاه ممکن است زمان‌بر باشد، جستجوی پشتیبانی حقوقی از لحظه‌ی دریافت ابلاغیه بسیار امن‌تر از به تعویق انداختن آن تا آخرین روز است.

اشتباه ۳: اشتباه گرفتن اعتراض به بازداشت اداری با دادخواست اخراج. این‌ها دو مسیر حقوقی جداگانه‌اند. دادخواست علیه تصمیم اخراج در دادگاه اداری ثبت می‌شود؛ اعتراض به تصمیم بازداشت اداری در دادگاه کیفری صلح انجام می‌شود. انجام تنها یکی از آن‌ها و نادیده گرفتن دیگری می‌تواند منجر به بی‌حمایت ماندن یکی از حقوق شخص شود. در صورت لزوم، هر دو باید با هم پیگیری شوند.

اشتباه ۴: فراموش کردن یا به تعویق انداختن استفاده از حق درخواست حمایت بین‌المللی. اگر شخص در کشور خود با خطر آزار، شکنجه یا آسیب جدی روبه‌رو باشد، حق درخواست حمایت بین‌المللی را دارد و این درخواست می‌تواند مستقیماً بر روند اخراج تأثیر بگذارد. ندانستن وجود این حق یا به تعویق انداختن درخواست، یکی از جدی‌ترین اشتباهاتی است که می‌تواند به پیامدهای غیرقابل‌بازگشت منجر شود.

اشتباه ۵: پیگیری نکردن درخواست ملاقات با وکیل به‌صورت کتبی. ملاقات با وکیل حق است، اما در عمل، وقتی درخواست به‌صورت شفاهی باقی می‌ماند، ممکن است گم شود یا به تعویق افتد. ارائه‌ی درخواست ملاقات، در صورت امکان به‌صورت کتبی، و نگه‌داشتن یک نسخه از آن، هم پیگیری فرآیند را آسان‌تر می‌کند و هم در صورت وجود ادعای نقض حق، مبنایی مشخص فراهم می‌آورد.

برخی موقعیت‌هایی که در عمل در مراکز اخراج مشاهده می‌شوند اما در مقررات به‌طور مفصل تنظیم نشده‌اند

قانون و آیین‌نامه حقوق و فرآیندهای اساسی در مراکز اخراج را به‌روشنی مشخص کرده‌اند. با این حال، در عمل میدانی، ممکن است با برخی موقعیت‌های کاربردی نیز روبه‌رو شویم که مقررات پاسخ مستقیمی به آن‌ها نمی‌دهد یا به صلاحدید اداره واگذار شده است. ما این موارد را نه به‌عنوان ادعایی قطعی حقوقی، بلکه به‌عنوان مشاهداتی مفید برای آمادگی برای فرآیند بیان می‌کنیم:

- **دسترسی به مترجم می‌تواند بسته به تنوع زبان متفاوت باشد.** یافتن مترجم برای زبان‌های رایج معمولاً سریع‌تر است، در حالی که برای زبان‌های کم‌رایج این فرآیند ممکن است طولانی‌تر شود. از آنجا که این می‌تواند درک کامل تصمیمات را به تأخیر بیندازد، در صورت امکان، درخواست اطلاعات کتبی به زبان خود یا زبانی که به‌خوبی می‌دانید، مفید است.
- **انتقال بین مراکز ممکن است بدون اطلاع قبلی انجام شود.** به دلایل ظرفیت یا اداری، شخص ممکن است از یک مرکز به مرکز دیگر منتقل شود. از آنجا که این موضوع در مقررات به یک رویه‌ی اطلاع‌رسانی مفصل مرتبط نشده است، حفظ ارتباط منظم وکیل یا بستگان با مرکز، برای آگاهی به‌موقع از احتمال انتقال اهمیت دارد.
- **گاهی انتخاب بین بازگشت داوطلبانه و بازداشت اداری در همان جلسه ارائه می‌شود.** ممکن است موقعیت‌هایی پیش بیاید که به شخص این تصور را بدهد که باید بسیار سریع تصمیم بگیرد. با این حال، نباید فراموش کرد که شخص حق دارد در این باره وقت فکر کردن بخواهد و با وکیل خود مشورت کند.
- **دشواری‌های عملی در تهیه‌ی دادخواست‌های اعتراض.** فرآیندهای مکاتبه و ارسال اسناد از داخل مرکز به بیرون، ممکن است در مقایسه با دفتری در بیرون، زمان بیشتری ببرد. به همین دلیل، برقراری تماس زودهنگام با وکیلی در بیرون، از نظر تسریع جریان دادخواست‌ها و اسناد، تفاوتی عملی مهم ایجاد می‌کند.

هیچ‌یک از این موارد به این معنا نیست که عملکرد کلی مراکز اخراج غیرقانونی است؛ این‌ها تفاوت‌های عملی ناشی از اداره شدن سیستم در مقیاس بزرگ و در شرایط مختلف هستند. با این حال، آگاهی از این تفاوت‌ها باعث می‌شود شخصی که وارد فرآیند می‌شود، یا بستگان او، آمادگی بیشتری داشته باشند.

پرسش‌های متداول

آیا مرکز اخراج زندان است؟ خیر. مرکز اخراج یک تأسیسات اداری است، نه بازداشتگاه اجرای مجازات. شخص نه به دلیل جرم، بلکه به دلیل وضعیت اداری مغایر با مقررات مهاجرتی در آنجا نگهداری می‌شود.

چند بار می‌توان به تصمیم بازداشت اداری اعتراض کرد؟ در هر شرایطی که شرایط تغییر کند یا از بین برود، می‌توان دوباره به دادگاه کیفری صلح مراجعه کرد؛ محدودیت قانونی برای تعداد درخواست‌ها وجود ندارد.

اگر مهلت اعتراض به تصمیم اخراج از دست برود چه اتفاقی می‌افتد؟ اگر مهلت هفت‌روزه از دست برود، تصمیم قطعی و قابل‌اجرا می‌شود. در این صورت، راه‌های حقوقی به‌طور قابل‌توجهی محدود می‌شوند، به همین دلیل باید نهایت دقت به مهلت داده شود.

آیا خانواده‌ها در مرکز اخراج با هم می‌مانند؟ مقررات بر پایه‌ی حفاظت از وحدت خانواده استوار است؛ تا حد امکان خانواده‌ها با هم نگهداری می‌شوند و منافع عالیه‌ی کودکان در اولویت است.

آیا دولت برای شخصی که توان استخدام وکیل ندارد، وکیل تعیین می‌کند؟ بله. برای افرادی که توانایی مالی پرداخت حق‌الوکاله ندارند، در صورت درخواست، می‌توان در چارچوب معاضدت قضایی وکیل تعیین کرد.

مراکز اخراج در ترکیه: اطلاعات به‌روز آدرس و تلفن

در سراسر ترکیه بیش از سی مرکز اخراج وجود دارد. فهرست زیر بر اساس اطلاعات تماس به‌روز منتشرشده در وب‌سایت رسمی ریاست عمومی اداره‌ی مهاجرت تهیه شده است. پس از اطلاع از اینکه بستگان شما به کدام مرکز اعزام شده‌اند، تماس با مرکز درست و انتقال به‌موقع درخواست ملاقات وکیل شما، برای پیشرفت سالم فرآیند اهمیت دارد.

مرکز	تلفن	آدرس
آدانا	0322 346 35 61	محله‌ی داغجی، خیابان ۵۹۰۹، خیابان ۱۱۰، پلاک ۴۱، ساری‌چام/آدانا
آغری	0472 215 33 25	روستای آشکاله، پلاک ۲۳۸، مرکز/آغری
آنکارا	0312 439 40 40	محله‌ی یشیل‌تپه، بلوار چانکیری، پلاک ۳۹۵، آک‌یورت/آنکارا
آنتالیا	0242 237 95 80	محله‌ی آلتین‌کاله، خیابان ناظم حکمت، پلاک ۹۰، دوشمه‌آلتی/آنتالیا
آیدین	0256 211 63 73	بخش چشته‌په، محله‌ی اینونو، اِفلر/آیدین
بالیک‌اسیر	0266 727 18 18	محله‌ی اِدینجیک، خیابان یورتان‌درمسی، پلاک ۶۸ (کیلومتر ۱۲ جاده‌ی چاناک‌قلعه)، باندیرما/بالیک‌اسیر
بایبورت	0458 222 10 03	روستای یولالتی، شهرک صنعتی کایش‌کیران، پلاک ۲۵۶/۱، مرکز/بایبورت
بورسا	0224 361 05 07	محله‌ی وی‌سل کارانی، خیابان سوگی، پلاک ۲/۱، عثمان‌غازی/بورسا
چاناک‌قلعه	0286 712 34 00	محله‌ی حمدی‌بی، خیابان اینونو، خیابان مالازگیرت، پلاک ۱، آیواجیک/چاناک‌قلعه
چانکیری	0376 213 05 49	محله‌ی عبدالحلیک رندا، خیابان آنکارا، پلاک ۳۶۳، مرکز/چانکیری
ادیرنه	0284 224 10 12	محله‌ی پنی عمارت، خیابان بایزید دوم، سارای‌ایچی/ادیرنه
ارزروم ۱	0442 415 25 50	محله‌ی ایستاسیون، خیابان توگای، پلاک ۹۶، آشکاله/ارزروم
ارزروم ۲	0442 215 47 02	محله‌ی ایستاسیون، خیابان توگای، پلاک ۹۸، آشکاله/ارزروم
گازی‌عینتاب	0342 571 38 00	محله‌ی گوللوک، جاده‌ی دیرکلی، خانه‌های فومه، پلاک ۱۱، اوغوزلی/گازی‌عینتاب
ایدیر (موقت)	0476 227 70 40	روستای آشاغی اِرهاجی، پلاک ۷۲۸، مرکز/ایدیر
استانبول بینک‌ییلیچ	0212 499 40 00	جاده‌ی قدیم کیرکلارلی، خیابان منکشه، بینک‌ییلیچ، چاتالجا/استانبول
استانبول چاتالجا	0212 499 40 00	محله‌ی قلعه‌ایچی (بلوک ۱۰۳، قطعه‌ی ۴۷)، خیابان هانیجه، پلاک ۲۳، چاتالجا/اینجه‌گیز/استانبول

مرکز	تلفن	آدرس
استانبول توزلا	0212 499 40 00	محله‌ی آک‌فیرات، بلوار سلیمانیه، خیابان ۱۴۰، پلاک ۶۵، توزلا/استانبول
استانبول آرناووت‌کوی	0212 499 40 00	محله‌ی هاستانه، خیابان آیاصوفیه، پلاک ۱۰۹، حاضم‌کوی/آرناووت‌کوی/استانبول
ازمیر	0232 402 44 62	محله‌ی جمهوریت، منطقه‌ی هارماندالی، خیابان ۹۶۸۵، پلاک ۲، چیغلی/ازمیر
قیصری	0352 220 01 57	جاده‌ی سیواس، کیلومتر ۲۵، منطقه‌ی گومچ، قوجاسینان/قیصری
کیرکلارلی	0288 212 00 72	محله‌ی قاضم‌دیریک، خیابان ادیرنه، پلاک ۵۱، پهلوان‌کوی/کیرکلارلی
قوجائیلی	0262 329 41 80	محله‌ی آیازما، بلوار ۱۷ آگوستوس، منطقه‌ی گوندوغدو، پلاک ۱۲۶/۱، ازمیت/قوجائیلی
کوتاهیا	0272 225 17 79	محله‌ی اینکوی، خیابان گوچری، پلاک ۶، مرکز/کوتاهیا
مالاتیا ۱	0422 322 33 32	محله‌ی فاتح، خیابان ترکمن، جاده‌ی آسفالت آنکارا، کیلومتر ۱۶، یشیل‌یورت/مالاتیا
مالاتیا ۲	0422 322 33 32	محله‌ی فاتح، خیابان ترکمن، پلاک ۵۷/۱، یشیل‌یورت/مالاتیا
موغلا	0252 242 13 13	محله‌ی آلپ‌آرسلان، خیابان گوکالپ گوندوز، پلاک ۷۸، اولا/موغلا
نیغده	0388 213 10 64	محله‌ی سیرا سوگوتلر، خیابان پیناربashi، خیابان ۴۳، پلاک ۴۵، بور/نیغده
شانلی‌اورفا	0414 313 86 58	محله‌ی بویوک‌خان، بلوک ۱۵۶، قطعه‌ی ۱ (زمین فرودگاه قدیم)، اِیوبیه/شانلی‌اورفا
وان کوروباش	0432 223 33 35	محله‌ی کوروباش، بر روی جاده‌ی حکاری، کیلومتر ۷، کنار تکستیل‌کنت، ادرمیت/وان

توجه: تماس با برخی مراکز ممکن است به خط اداره‌ی مهاجرت استانی مربوطه هدایت شود. از آنجا که اطلاعات آدرس و تلفن ممکن است هر از گاهی به‌روزرسانی شود، توصیه می‌شود پیش از یک ملاقات یا بازدید مهم، از وب‌سایت رسمی ریاست عمومی اداره‌ی مهاجرت آن را تأیید کنید.

نتیجه‌گیری

فرآیند مرکز اخراج حوزه‌ای پیچیده است که مستقیماً به آزادی شخص مربوط می‌شود و نیازمند بررسی همزمان چندین مسیر حقوقی مختلف (دادگاه اداری، دادگاه کیفری صلح، درخواست حمایت بین‌المللی) است. در هر مرحله از فرآیند، بسیاری از جزئیات — از اینکه آیا ابلاغیه‌ها به‌درستی انجام شده‌اند تا مهلت‌های اعتراض، از اینکه آیا بازداشت اداری واقعاً ضروری است تا اینکه آیا شخص به حمایت بین‌المللی نیاز دارد — مستقیماً بر نتیجه تأثیر می‌گذارند. به همین دلیل، هم برای حفاظت از حقوق و هم برای پیشرفت عادلانه‌ی فرآیند، بسیار مهم است که شخصی که به مرکز اخراج اعزام شده، یا بستگان او، به‌محض آغاز فرآیند، از یک وکیل پشتیبانی حقوقی دریافت کنند.

این محتوا صرفاً جنبه‌ی اطلاع‌رسانی عمومی دارد و وضعیت حقوقی ممکن است بسته به شرایط واقعی تغییر کند. توصیه می‌کنیم برای مقررات به‌روز و شرایط خاص خودتان با یک وکیل مشورت کنید.

What Is a Removal Center? Rights, Processes, and Objection Remedies (2026 Current Guide)

Introduction: An Overview of the Concept of the Removal Center

When a deportation decision is issued against a foreign national in Turkey, the person may need to be placed under administrative detention in order for this decision to be enforced. The institution that comes into play at this point is the removal center. A removal center is not a penal execution institution; it does not aim to punish the person. Its purpose is to ensure that the deportation process is carried out in an orderly, secure, and lawful manner. This distinction is the most fundamental point to keep in mind from the beginning to the end of the process, because administrative detention and pre-trial/penal detention are two concepts that are often confused with one another but are legally entirely different.

In this guide, we address in detail what a removal center is, on which legal grounds it is based, who may be placed in the center, the rights held by persons staying at the center, the limits on the duration of administrative detention, objection and lawsuit remedies, the current list of centers, and problems frequently encountered in practice. Our aim is to enable persons facing this issue, or their relatives, to clearly understand what they need to do at every stage of the process.

What Is a Removal Center?

A removal center is a closed administrative facility where foreign nationals against whom a deportation decision has been issued, and who must be held under administrative detention, are temporarily housed until their departure procedures from the country are completed. This definition is set out in Article 58 of Law No. 6458 on Foreigners and International Protection (YUKK), and the concept entered Turkish law for the first time through this law.

The centers are under the responsibility of the Directorate General of Migration Management under the Ministry of Interior. The law provides that the Ministry may operate these centers directly, or may have them operated through protocols with public institutions, the Turkish Red Crescent Society, or public-benefit associations with expertise in the field of migration. The detailed procedures and principles regarding the establishment, management, transfer, and supervision of the centers are set out in the Regulation on the Establishment, Management, Operation, Contracting-Out, and Supervision of Reception and Accommodation Centers and Removal Centers.

The Difference Between a Removal Center and a Penal Execution Institution

These two institutions are frequently confused with one another, but there are fundamental legal differences between them:

Criterion	Removal Center	Penal Execution Institution
Purpose	To manage the deportation process safely	To execute a finalized criminal sentence
Legal nature	Administrative measure	Judicial sanction
Authority issuing the decision	Governorship (administrative detention decision)	Court (criminal conviction)
Supervisory authority	Magistrate's Criminal Court	Execution judgeship and relevant courts
Maximum duration	As a rule 6 months, with an exceptional 6-month extension	Depends on the length of the sentence
Status of the person	Not a criminal, a foreign national under administrative detention	Convict or pre-trial detainee

This table clearly sets out the fundamental line separating the two institutions. A person taken to a removal center is held there not because they committed a crime, but because they have a status contrary to migration legislation.

Who Can Be Placed in a Removal Center?

Not everyone is subject to administrative detention. The law defines, with a limited number of criteria, the circumstances under which an administrative detention decision may be issued. According to Article 57 of YUKK, a foreign national against whom a deportation decision has been issued may be placed under administrative detention by decision of the governorship and sent to a removal center if one of the following circumstances exists:

- There is a risk of absconding or disappearing
- The rules on entry to or exit from Turkey have been violated
- Forged or false documents have been used
- The person has not left the country within the period granted for departure, without an acceptable excuse
- The person poses a threat in terms of public order, public security, or public health

If none of these criteria is met, the governorship may apply, instead of administrative detention, the alternative obligations listed in Article 57/A (such as residence at a specified address, regular reporting/signing in, or a bond). This is a matter that is frequently overlooked in practice but must certainly be emphasized in objection petitions, because administrative detention is an exceptional measure, not an automatic outcome.

Basic Concepts: Irregular Migration, Deportation Decision, and Administrative Detention

To properly understand the process, three related but distinct concepts need to be separated.

Irregular migration refers to foreign nationals entering Turkey, remaining in the country, leaving the country, or working without permission through unlawful means. In the terminology of the International Organization for Migration, an irregular migrant is defined as a person who enters unlawfully, violates entry conditions, or continues to remain in the country despite the expiration of their visa.

A **deportation decision** is an administrative act issued by the governorship, either on its own initiative or upon the instruction of the Directorate General of Migration Management, when one of the violations listed in the law exists, providing for the foreign national to be sent to their country of origin, a transit country, or a third country.

Administrative detention, on the other hand, is the temporary holding of a person against whom a deportation decision has been issued at a removal center, in order to ensure that this decision can be enforced, in cases where certain conditions such as a risk of absconding exist. Administrative detention may be a consequence of a deportation decision, but not every deportation decision automatically requires administrative detention.

How Long Does Administrative Detention Last?

This is one of the most critical points of the process, both legally and humanely. The legislator has set strict limits to prevent administrative detention from being left indefinite:

1. As a rule, the administrative detention period may not exceed **six months**.
2. If deportation procedures cannot be completed because the foreign national does not cooperate or does not provide accurate information or documents regarding their country, this period may be extended by **a maximum of six more months**. In other words, the theoretical maximum period is twelve months.
3. Whether administrative detention should continue is **re-evaluated on a regular monthly basis** by the governorship. This evaluation is not an automatic formality; administrative detention must be terminated immediately for persons whose continued detention is not deemed necessary.
4. If deemed necessary, administrative detention can also be terminated without waiting for the thirty-day evaluation period.
5. Persons whose administrative detention has been terminated may be subjected to the alternative obligations listed in Article 57/A.

A problem frequently encountered in practice is that these monthly evaluations are not properly notified to the person or their lawyer. This lack of notification can, on its own, form a basis for objections filed against the administrative detention decision.

Rights of Persons Held at a Removal Center

A person held at the center is not merely a passive party receiving accommodation services; the law and the regulation grant them a series of concrete rights. These rights can be grouped under eight headings.

1. Right to Liberty and Security

The person's period of administrative detention is protected by the limits set out above. Exceeding these time limits or failing to carry out the monthly evaluations may directly constitute a violation of the right to liberty and security, and this can be raised before the Magistrate's Criminal Court.

2. Right to Health, Nutrition, and Hygiene

Emergency and basic health services that the foreign national held at the center cannot afford are provided free of charge. Food, drink, and accommodation services are also free of charge. Access to cleaning and hygiene products is among the center's minimum obligations. Obstruction of access to healthcare is regarded, in the case law of the European Court of Human Rights, as a violation serious enough to potentially fall within the scope of inhuman treatment.

3. Right to Communication, and Access to a Lawyer and Consulate

The foreign national must be provided the opportunity to meet with relatives, a notary, their legal representative, and their lawyer. Likewise, the right to meet with a consular official of the country of which they are a national, and with an official of the United Nations High Commissioner for Refugees, is also guaranteed. Obstructing a meeting with a lawyer is a serious procedural error that can affect the entire process.

4. Protection of Family Unity

It is essential that families be housed together as far as possible. The best interests of the child must be given priority in every action. Children may not, under any circumstances, be held in the same area as adults; the Ministry of National Education takes the necessary measures so that the right to education can be exercised.

5. Right to Be Informed and to Understand

The administrative detention decision issued regarding the person, the extension of this decision, and the results of the monthly evaluation must, together with their justification, be notified in writing to the person, their legal representative, or their lawyer, in a language the person can understand. The person must also be informed of which judicial remedy they can pursue against these decisions.

6. Special Protection for Vulnerable Groups

Women are housed in areas separate from men. Additional measures appropriate to the needs of persons with disabilities, the elderly, pregnant individuals, and victims of violence

must be taken. For unaccompanied children, alternative solutions appropriate to the child's best interests (such as delivery to family or referral to a social service institution), rather than administrative detention, must be given priority consideration.

7. Prohibition of Discrimination

No distinction may be made in the services provided at the center on the basis of language, race, color, sex, political opinion, philosophical belief, religion, sect, or similar grounds. Respect for freedom of belief and worship is also a principle explicitly set out in the regulation.

8. Right to Judicial Review and to Request Release

This is perhaps the most important right: at every stage of the administrative detention decision, the person can apply to the Magistrate's Criminal Court to request release on the grounds that the conditions have ceased to exist or have changed. This application is not a one-time right; it can be used repeatedly as conditions change.

Objecting to a Deportation Decision: The Administrative Court Route

The deportation decision is notified, together with its justification, to the person, their legal representative, or their lawyer. A lawsuit can be filed with the administrative court against this decision **within seven days** from the date of notification. This period is of a preclusive (forfeiture) nature; missing the period means the decision becomes final and enforceable. For this reason, it is of great importance to obtain legal support without wasting time from the moment the notification is received.

Objecting to an Administrative Detention Decision: The Magistrate's Criminal Court Route

The administrative court lawsuit filed against a deportation decision and the objection made against an administrative detention decision are two separate and independent legal remedies, and they generally need to be considered together. The person placed under administrative detention, or their lawyer, can apply to the Magistrate's Criminal Court against this decision. Some important features of this application are as follows:

- The application **does not halt** the continuation of administrative detention; that is, the person may continue to remain at the center while the objection is pending.
- The decision issued by the magistrate judge is **final**, meaning it cannot be appealed to a higher court.
- The same person can apply to the Magistrate's Criminal Court **repeatedly**, on the grounds that the conditions have ceased to exist or have changed.

Using these two remedies (the administrative court and the Magistrate's Criminal Court) correctly and in a timely manner is the most critical step that directly affects the outcome of the process.

The Prohibition of Forced Return (The Principle of Non-Refoulement)

This principle, one of the most deeply rooted protection mechanisms in international law, prohibits sending a person back to a country where there is a risk of torture, inhuman treatment, or the death penalty. Article 33 of the 1951 Geneva Convention Relating to the Status of Refugees provides that no state shall send a person to a country where their life or freedom would be threatened on account of their race, religion, nationality, membership of a particular social group, or political opinion.

In Turkish law, this principle is set out in an even stronger form in Article 4 of YUKK. Unlike the international convention, the law does not provide any exception to this prohibition; that is, the protection under Turkish law is broader in scope than that under the Geneva Convention. The same principle is also found in Article 3 of the United Nations Convention Against Torture, which imposes an obligation on states parties not to send persons to countries where there is a risk of torture.

Problems Frequently Encountered in Practice

Some recurring problems observed over the years in this field, which increase the need for legal support, are as follows:

- Monthly administrative detention evaluations not being properly notified to the person or their lawyer
- The person not being able to fully understand their rights due to insufficient interpreter support
- Requests to meet with a lawyer being met with delay
- Alternative measures for unaccompanied children not being evaluated in a timely manner
- The seven-day period for filing a lawsuit against a deportation decision being missed due to ambiguities in the notification

Each of these problems can be the subject of a separate legal application, and noticing them at an early stage of the process is decisive for the protection of the person's rights.

The 5 Most Common Mistakes Made During the Removal Center Process

The complexity of the process can cause persons or their relatives to overlook some critical steps. Here are the five most commonly encountered mistakes in practice.

Mistake 1: Signing the voluntary return form without reading it or fully understanding it. Voluntary return is an option that allows the person to return to their country of their own free will, and it can be advantageous in some circumstances. However, the form should not be signed without fully understanding its content, what rights the signature means waiving, and whether an entry ban to Turkey will arise afterward. Before signing the form, its content should be understood line by line with interpreter support, and a lawyer should be consulted if possible.

Mistake 2: Leaving the seven-day lawsuit filing period until the last day. The period to apply to the administrative court against a deportation decision is seven days, and this period is preclusive. Since preparing the petition, gathering justifications, and submitting to the court can take time, seeking legal support from the moment you receive the notification is far safer than leaving it to the last day.

Mistake 3: Confusing the administrative detention objection with the deportation lawsuit. These are two separate legal remedies. A lawsuit against a deportation decision is filed with the administrative court; an objection against an administrative detention decision is made to the Magistrate's Criminal Court. Doing only one and neglecting the other can leave one of the person's rights unprotected. Both must be pursued together when necessary.

Mistake 4: Forgetting or delaying the exercise of the right to apply for international protection. If a person faces a risk of persecution, torture, or serious harm in their country, they have the right to apply for international protection, and this application can directly affect the deportation process. Not knowing that this right exists, or delaying the application, is one of the most serious mistakes that can lead to irreversible consequences.

Mistake 5: Not following up a request to meet with a lawyer in writing. Meeting with a lawyer is a right, but in practice, when the request remains verbal, it can get lost or delayed. Submitting the meeting request in writing, if possible, and keeping a copy of it, both facilitates the tracking of the process and forms a concrete basis in the event of a potential claim of rights violation.

Some Situations Encountered in Practice at Removal Centers That Are Not Regulated in Detail in the Legislation

The law and the regulation clearly set out the fundamental rights and processes at removal centers. However, in practice on the ground, certain practical situations may also be encountered to which the legislation does not directly respond, or which are left to the discretion of the administration. We convey these not as a definitive legal claim, but as observations useful for being prepared for the process:

- **Access to an interpreter may vary depending on the diversity of languages.** Finding an interpreter for commonly spoken languages is generally faster, while this process may take longer for less commonly spoken languages. Since this may delay the full understanding of decisions, it is useful to request written information in your own language, or a language you know well, if possible.
- **Transfers between centers may be carried out without prior notice.** For capacity or administrative reasons, a person may be transferred from one center to another. Since this situation is not tied to a detailed notification procedure in the legislation, it is important for the lawyer or relatives to remain in regular contact with the center in order to learn of a possible transfer in a timely manner.
- **The choice between voluntary return and administrative detention is sometimes presented in the same meeting.** Situations may occur that give the person the

impression that they need to decide very quickly. However, it must be remembered that the person has the right to request time to think about this and to consult their lawyer.

- **Practical difficulties in preparing objection petitions.** Correspondence and document-sending processes from inside the center to the outside can take more time compared to an outside office. For this reason, establishing early contact with an outside lawyer makes an important practical difference in speeding up the flow of petitions and documents.

None of these items mean that the general operation of removal centers is unlawful; they are practical differences arising from the system being operated on a large scale and under varying conditions. However, being aware of these differences enables the person going through the process, or their relative, to be better prepared.

Frequently Asked Questions

Is a removal center a prison? No. A removal center is an administrative facility, not a penal execution institution. The person is held there not because of a crime, but because of an administrative status contrary to migration legislation.

How many times can an administrative detention decision be objected to? An application can be made again to the Magistrate's Criminal Court every time the conditions change or cease to exist; there is no legal limit on the number of applications.

What happens if the period for objecting to a deportation decision is missed? If the seven-day period is missed, the decision becomes final and enforceable. In this case, legal remedies narrow considerably, so maximum attention should be paid to the time limit.

Do families stay together at the removal center? The legislation is based on the protection of family unity; families are housed together as far as possible, and the best interests of children are given priority.

Does the state provide a lawyer to a person who cannot afford one? Yes. A lawyer can be appointed under legal aid, upon request, to persons who do not have the financial means to cover attorney's fees.

Removal Centers in Turkey: Current Address and Phone Information

There are more than thirty removal centers across Turkey. The list below is based on the current contact information published on the official website of the Directorate General of Migration Management. After learning which center a relative has been sent to, contacting the correct center and conveying your lawyer's meeting request in a timely manner is important for the process to proceed properly.

Center	Phone	Address
Adana	0322 346 35 61	Dağcı Neighborhood, 5909 Street, 110th Street No: 41, Sarıçam/ADANA
Ağrı	0472 215 33 25	Aşkale Village, No:238, Merkez/AĞRI
Ankara	0312 439 40 40	Yeşiltepe Neighborhood, Çankırı Boulevard No:395, Akyurt/ANKARA
Antalya	0242 237 95 80	Altınkale Neighborhood, Nazım Hikmet Street No:90, Döşemealtı/ANTALYA
Aydın	0256 211 63 73	Çeştepe Town, İnönü Neighborhood, Efeler/AYDIN
Balıkesir	0266 727 18 18	Edincik Neighborhood, Yortan Deresi Street, No:68 (Çanakkale Road km 12), Bandırma/BALIKESİR
Bayburt	0458 222 10 03	Yolaltı Village, Kayışkıran Industrial Site, No:256/1, Merkez/BAYBURT
Bursa	0224 361 05 07	Veysel Karani Neighborhood, Sevgi Street No:2/1, Osmangazi/BURSA
Çanakkale	0286 712 34 00	Hamdibey Neighborhood, İnönü Street, Malazgirt Street No:1, Ayvacık/ÇANAKKALE
Çankırı	0376 213 05 49	Abdülhalik Renda Neighborhood, Ankara Street No:363, Merkez/ ÇANKIRI
Edirne	0284 224 10 12	Yeni İmaret Neighborhood, 2nd Beyazıt Street, Sarayiçi/EDİRNE
Erzurum 1	0442 415 25 50	İstasyon Neighborhood, Tugay Street No:96, Aşkale/ERZURUM
Erzurum 2	0442 215 47 02	İstasyon Neighborhood, Tugay Street No:98, Aşkale/ERZURUM
Gaziantep	0342 571 38 00	Güllük Neighborhood, Direkli Road, Füme Houses No:11, Oğuzeli/GAZİANTEP
Iğdır (Temporary)	0476 227 70 40	Aşağı Erhacı Village, No:728, Merkez/IĞDIR

Center	Phone	Address
Istanbul Binkılıç	0212 499 40 00	Old Kırklareli Road, Menekşe Street, Binkılıç, Çatalca/ISTANBUL
Istanbul Çatalca	0212 499 40 00	Kaleiçi Neighborhood (Block 103, Parcel 47), Hanice Street No:23, Çatalca/İnceğiz/ISTANBUL
Istanbul Tuzla	0212 499 40 00	Akfırat Neighborhood, Süleymaniye Boulevard, 140th Street No:65, Tuzla/ISTANBUL
Istanbul Arnavutköy	0212 499 40 00	Hastane Neighborhood, Ayasofya Street No:109, Hadımköy/Arnavutköy/ISTANBUL
İzmir	0232 402 44 62	Cumhuriyet Neighborhood, Harmandalı Area, 9685th Street No:2, Çiğli/İZMİR
Kayseri	0352 220 01 57	Sivas Road km 25, Gömeç Area, Kocasinan/KAYSERİ
Kırklareli	0288 212 00 72	Kazımdirik Neighborhood, Edirne Street No:51, Pehlivanköy/KIRKLARELİ
Kocaeli	0262 329 41 80	Ayazma Neighborhood, 17 Ağustos Boulevard, Gündoğdu District, No:126/1, İzmit/KOCAELİ
Kütahya	0272 225 17 79	İnköy Neighborhood, Göçeri Street No:6, Merkez/KÜTAHYA
Malatya 1	0422 322 33 32	Fatih Neighborhood, Türkmen Street, Ankara Asphalt Road km 16, Yeşilyurt/MALATYA
Malatya 2	0422 322 33 32	Fatih Neighborhood, Türkmen Street No:57/1, Yeşilyurt/MALATYA
Muğla	0252 242 13 13	Alpaslan Neighborhood, Gökalp Gündüz Street No:78, Ula/MUĞLA
Niğde	0388 213 10 64	Sıra Söğütler Neighborhood, Pınarbaşı Street, 43rd Street No:45, Bor/NİĞDE
Şanlıurfa	0414 313 86 58	Büyükhan Neighborhood, Block 156, Parcel 1 (Old Airport Land), Eyyübiye/ŞANLIURFA
Van Kurubaş	0432 223 33 35	Kurubaş Neighborhood, on the Hakkari Road km 7, next to Tekstil Kent, Edremit/VAN

Note: Calls to some centers may be redirected to the Provincial Directorate of Migration Management line for that province. Since address and phone information may be updated

from time to time, it is recommended to confirm it on the official website of the Directorate General of Migration Management before an important meeting or visit.

Conclusion

The removal center process is a complex area that directly concerns a person's liberty and requires the simultaneous consideration of several different legal remedies (the administrative court, the Magistrate's Criminal Court, an application for international protection). At every stage of the process, many details — from whether notifications have been properly made, to objection periods, to whether administrative detention is genuinely necessary, to whether the person needs international protection — directly affect the outcome. For this reason, it is of great importance, both for the protection of rights and for the fair operation of the process, for a person sent to a removal center, or their relative, to obtain legal support from a lawyer as soon as the process begins.

This content is for general informational purposes, and the legal situation may vary depending on the specific facts. We recommend consulting a lawyer for current legislation and circumstances specific to you.

Что такое Центр возвращения? Права, процессы и способы обжалования (Актуальное руководство на 2026 год)

Введение: общий обзор понятия Центра возвращения

Когда в отношении иностранного гражданина в Турции выносится решение о депортации, для приведения этого решения в исполнение может потребоваться помещение лица под административный надзор. Именно на этом этапе вступает в дело учреждение — центр возвращения. Центр возвращения не является пенитенциарным учреждением; его цель — не наказание лица. Цель заключается в обеспечении упорядоченного, безопасного и законного осуществления процесса депортации. Это различие — основной момент, который следует иметь в виду от начала и до конца процесса, поскольку административный надзор и предварительное заключение — два понятия, которые часто путают, но которые юридически совершенно различны.

В этом руководстве подробно рассматриваются: что такое центр возвращения, на каких правовых основаниях он базируется, кто может быть помещён в центр, какими правами обладают лица, находящиеся в центре, каковы пределы срока административного надзора, способы обжалования и судебные средства защиты, актуальный список центров и часто встречающиеся на практике проблемы. Наша цель — дать лицам, столкнувшимся с этим вопросом, или их родственникам, чёткое понимание того, что нужно делать на каждом этапе процесса.

Что такое Центр возвращения?

Центр возвращения — это закрытые административные учреждения, где временно размещаются иностранцы, в отношении которых вынесено решение о депортации и которые должны содержаться под административным надзором, до завершения процедур их выезда из страны. Это определение содержится в статье 58 Закона №6458 «Об иностранцах и международной защите» (YUKK), и данное понятие впервые вошло в турецкое право именно с этим законом.

Центры находятся в ведении Главного управления по вопросам миграции Министерства внутренних дел. Закон предусматривает, что Министерство может как напрямую управлять этими центрами, так и передавать их в управление на основании протоколов с государственными учреждениями, Обществом турецкого Красного Полумесяца или общественными объединениями, обладающими экспертизой в области миграции. Подробные процедуры и принципы, касающиеся создания, управления, передачи и надзора за центрами, установлены Положением о создании, управлении, эксплуатации, передаче в эксплуатацию и надзоре за центрами приёма и размещения и центрами возвращения.

Разница между Центром возвращения и пенитенциарным учреждением

Эти два учреждения часто путают друг с другом, однако между ними существуют глубокие

правовые различия:

Критерий	**Центр возвращения**	**Пенитенциарное учреждение**
Цель	Безопасное управление процессом депортации	Исполнение вступившего в силу наказания
Правовая природа	Административная мера	Судебная санкция
Орган, выносящий решение	Губернаторство (решение об административном надзоре)	Суд (уголовный приговор)
Орган надзора	Мировой уголовный суд	Судья по исполнению наказаний и соответствующие суды
Максимальный срок	Как правило, 6 месяцев, в исключительных случаях продление на 6 месяцев	Зависит от срока приговора
Статус лица	Не преступник, иностранец под административным надзором	Осуждённый или подследственный

Эта таблица чётко демонстрирует основную грань, разделяющую два учреждения. Лицо, помещённое в центр возвращения, содержится там не потому, что совершило преступление, а потому что имеет статус, противоречащий миграционному законодательству.

Кто может быть помещён в Центр возвращения?

Не все подлежат административному надзору. Закон ограниченным числом критериев определяет, в каких случаях может быть вынесено решение об административном надзоре. Согласно статье 57 YUKK, иностранец, в отношении которого вынесено решение о депортации, может быть помещён под административный надзор решением губернаторства и направлен в центр возвращения при наличии одного из следующих обстоятельств:

- Наличие риска побега или исчезновения
- Нарушение правил въезда или выезда из Турции
- Использование поддельных или недействительных документов
- Непокидание страны в предоставленный для выезда срок без уважительной причины
- Представление угрозы для общественного порядка, общественной безопасности или общественного здоровья

Если ни один из этих критериев не выполняется, губернаторство может вместо административного надзора применить альтернативные обязательства, перечисленные в статье 57/A (проживание по определённому адресу, регулярная явка для подписи, залог и т.п.). Это вопрос, который часто упускается на практике, но который обязательно должен подчёркиваться в жалобах, поскольку административный надзор — это исключительная мера, а не автоматический результат.

Основные понятия: нелегальная миграция, решение о депортации и административный надзор

Для правильного понимания процесса необходимо разграничить три взаимосвязанных, но различных понятия.

Нелегальная миграция означает въезд иностранцев в Турцию, пребывание в стране, выезд из страны или работу без разрешения незаконными способами. В терминологии Международной организации по миграции нелегальным мигрантом считается лицо, въехавшее незаконно, нарушившее условия въезда, либо продолжающее оставаться в стране, несмотря на истечение срока визы.

Решение о депортации — это административный акт, принимаемый губернаторством по собственной инициативе или по указанию Главного управления по вопросам миграции при наличии одного из перечисленных в законе нарушений, предусматривающий отправку иностранца в страну происхождения, транзитную страну или третью страну.

Административный надзор, в свою очередь, — это временное содержание лица, в отношении которого вынесено решение о депортации, в центре возвращения, с целью обеспечения исполнения этого решения, при наличии таких условий, как риск побега. Административный надзор может быть следствием решения о депортации, но не каждое решение о депортации автоматически требует административного надзора.

Какова продолжительность административного надзора?

Это один из наиболее критических моментов процесса как с юридической, так и с гуманитарной точки зрения. Законодатель установил жёсткие пределы, чтобы предотвратить бессрочность административного надзора:

1. Как правило, срок административного надзора не может превышать **шести месяцев**.
2. Если процедуры депортации не могут быть завершены из-за отсутствия сотрудничества со стороны иностранца или непредоставления им точных сведений или документов о своей стране, этот срок может быть продлён **максимум ещё на шесть месяцев**. То есть теоретический максимальный срок составляет двенадцать месяцев.
3. Необходимость продолжения административного надзора **регулярно, ежемесячно** пересматривается губернаторством. Эта оценка не является автоматической формальностью; в отношении лиц, чьё дальнейшее содержание не

признано необходимым, административный надзор должен быть немедленно прекращён.

4. При необходимости административный надзор может быть прекращён и без ожидания тридцатидневного срока оценки.
5. К лицам, в отношении которых административный надзор прекращён, могут применяться альтернативные обязательства, перечисленные в статье 57/A.

Часто встречающаяся на практике проблема заключается в том, что эти ежемесячные оценки не вручаются надлежащим образом лицу или его адвокату. Отсутствие уведомления само по себе может стать основанием для жалоб, подаваемых против решения об административном надзоре.

Права лиц, находящихся в Центре возвращения

Лицо, содержащееся в центре, — не просто пассивная сторона, получающая услуги размещения; закон и положение предоставляют ему ряд конкретных прав. Эти права можно объединить в восемь категорий.

1. Право на свободу и безопасность

Срок административного надзора лица защищён вышеуказанными пределами. Превышение этих сроков или невыполнение ежемесячных оценок может напрямую означать нарушение права на свободу и безопасность, и это может быть заявлено в мировом уголовном суде.

2. Право на здоровье, питание и гигиену

Неотложные и базовые медицинские услуги, стоимость которых иностранец, находящийся в центре, не может оплатить, предоставляются бесплатно. Питание, питьё и проживание также предоставляются бесплатно. Доступ к средствам гигиены и уборки входит в минимальные обязательства центра. Ограничение доступа к медицинской помощи в практике Европейского суда по правам человека может быть расценено как нарушение, достигающее уровня бесчеловечного обращения.

3. Право на связь, доступ к адвокату и консульству

Иностранцу должна быть предоставлена возможность встреч с родственниками, нотариусом, законным представителем и адвокатом. Аналогичным образом гарантировано право на встречу с сотрудником консульства страны, гражданином которой он является, и с сотрудником Управления Верховного комиссара ООН по делам беженцев. Препятствование встрече с адвокатом является серьёзной процессуальной ошибкой, способной повлиять на весь процесс в целом.

4. Защита единства семьи

По возможности семьи должны размещаться вместе. Наилучшие интересы ребёнка должны учитываться в приоритетном порядке при каждом действии. Дети ни при каких условиях не могут содержаться в одном помещении со взрослыми; Министерство

национального образования принимает необходимые меры для обеспечения права на образование и обучение.

5. Право быть информированным и понимать

Решение об административном надзоре в отношении лица, продление этого решения и результаты ежемесячной оценки должны быть, вместе с обоснованием, вручены в письменной форме лицу, его законному представителю или адвокату на языке, понятном лицу. Лицо также должно быть проинформировано о том, к какому судебному средству защиты оно может прибегнуть в отношении этих решений.

6. Особая защита уязвимых групп

Женщины размещаются в помещениях, отдельных от мужчин. Необходимо принимать дополнительные меры, соответствующие потребностям лиц с инвалидностью, пожилых людей, беременных и жертв насилия. Что касается несопровождаемых детей, вместо административного надзора в приоритетном порядке должны рассматриваться альтернативные решения, отвечающие наилучшим интересам ребёнка (передача семье, направление в учреждение социальной службы и т.п.).

7. Запрет дискриминации

В услугах, предоставляемых в центре, не допускается никакое различие по признаку языка, расы, цвета кожи, пола, политических взглядов, философских убеждений, религии, вероисповедания и подобных оснований. Уважение свободы вероисповедания и отправления культа также является принципом, прямо закреплённым в положении.

8. Право на судебный контроль и требование освобождения

Возможно, это самое важное право: лицо на любом этапе решения об административном надзоре может обратиться в мировой уголовный суд с требованием об освобождении на основании того, что условия отпали или изменились. Это обращение не является одноразовым правом; оно может использоваться повторно по мере изменения условий.

Обжалование решения о депортации: путь через административный суд

Решение о депортации вручается лицу, его законному представителю или адвокату вместе с обоснованием. Против этого решения можно подать иск в административный суд **в течение семи дней** с даты вручения. Этот срок носит пресекательный характер; пропуск срока означает, что решение становится окончательным и подлежащим исполнению. Поэтому крайне важно без промедления получить юридическую поддержку с момента получения уведомления.

Обжалование решения об административном надзоре: путь через мировой уголовный суд

Иск в административный суд против решения о депортации и обжалование решения об

административном надзоре — это два независимых друг от друга правовых пути, которые, как правило, необходимо рассматривать совместно. Лицо, помещённое под административный надзор, или его адвокат могут обратиться против этого решения в мировой уголовный суд. Некоторые важные особенности этого обращения:

- Обращение **не приостанавливает** продолжение административного надзора; то есть во время рассмотрения жалобы лицо может продолжать оставаться в центре.
- Решение, вынесенное мировым судьёй, является **окончательным**, то есть не может быть обжаловано в вышестоящий суд.
- Одно и то же лицо может **повторно** обращаться в мировой уголовный суд, ссылаясь на то, что условия отпали или изменились.

Правильное и своевременное использование этих двух путей (административный суд и мировой уголовный суд) является наиболее критическим шагом, напрямую влияющим на исход процесса.

Запрет принудительного возвращения (принцип non-refoulement)

Этот принцип, один из наиболее укоренившихся защитных механизмов международного права, запрещает возвращение лица в страну, где существует риск пыток, бесчеловечного обращения или смертной казни. Статья 33 Женевской конвенции 1951 года о статусе беженцев устанавливает, что ни одно государство не должно отправлять лицо в страну, где его жизнь или свобода будут находиться под угрозой по причине его расы, религии, гражданства, принадлежности к определённой социальной группе или политических взглядов.

В турецком праве этот принцип закреплён в ещё более усиленной форме в статье 4 YUKK. В отличие от международной конвенции, закон не предусматривает никаких исключений из этого запрета; то есть защита в турецком праве шире по охвату, чем в Женевской конвенции. Тот же принцип содержится и в статье 3 Конвенции ООН против пыток, которая накладывает на государства-участники обязательство не отправлять лиц в страны, где существует риск пыток.

Проблемы, часто встречающиеся на практике

Некоторые повторяющиеся проблемы, наблюдаемые в этой области на протяжении многих лет и повышающие потребность в юридической поддержке:

- Ненадлежащее вручение ежемесячных оценок административного надзора лицу или его адвокату
- Невозможность лица полностью понять свои права из-за недостаточной переводческой поддержки
- Запоздалое удовлетворение просьб о встрече с адвокатом
- Несвоевременная оценка альтернативных мер для несопровождаемых детей
- Пропуск семидневного срока подачи иска против решения о депортации из-за неясностей в уведомлении

Каждая из этих проблем может стать предметом отдельного юридического обращения, и своевременное выявление их на раннем этапе процесса имеет решающее значение для защиты прав лица.

5 наиболее распространённых ошибок в процессе Центра возвращения

Сложность процесса может приводить к тому, что лица или их родственники упускают из виду некоторые критически важные шаги. Вот пять наиболее часто встречающихся на практике ошибок.

Ошибка 1: подписание формы добровольного возвращения без прочтения или полного понимания. Добровольное возвращение — это вариант, позволяющий лицу вернуться в свою страну по собственной воле, и в некоторых случаях он может быть выгодным. Однако форму не следует подписывать без полного понимания её содержания, того, от каких прав означает отказ подпись, и возникнет ли впоследствии запрет на въезд в Турцию. Перед подписанием формы необходимо построчно понять её содержание при поддержке переводчика и, по возможности, проконсультироваться с адвокатом.

Ошибка 2: откладывание семидневного срока подачи иска до последнего дня. Срок обращения в административный суд против решения о депортации составляет семь дней, и этот срок является пресекательным. Поскольку подготовка ходатайства, сбор обоснований и подача в суд могут занять время, поиск юридической поддержки с момента получения уведомления гораздо безопаснее, чем откладывание до последнего дня.

Ошибка 3: путаница между обжалованием административного надзора и иском о депортации. Это два отдельных правовых пути. Иск против решения о депортации подаётся в административный суд; жалоба против решения об административном надзоре подаётся в мировой уголовный суд. Совершение только одного действия и пренебрежение другим может привести к тому, что одно из прав лица останется незащищённым. При необходимости оба пути должны вестись совместно.

Ошибка 4: забывание или задержка использования права на подачу заявления о международной защите. Если лицо сталкивается с риском преследования, пыток или серьёзного вреда в своей стране, оно имеет право подать заявление о международной защите, и это заявление может напрямую повлиять на процесс депортации. Незнание о существовании этого права или задержка с подачей заявления — одна из самых серьёзных ошибок, способных привести к необратимым последствиям.

Ошибка 5: неоформление просьбы о встрече с адвокатом в письменном виде. Встреча с адвокатом — это право, однако на практике, когда просьба остаётся устной, она может теряться или задерживаться. Передача просьбы о встрече, по возможности, в письменной форме и сохранение её копии облегчает отслеживание процесса и создаёт конкретное основание в случае возможного заявления о нарушении права.

Некоторые ситуации, встречающиеся на практике в Центрах возвращения, но подробно не урегулированные законодательством

Закон и положение чётко очерчивают основные права и процессы в центрах возвращения. Однако на практике на местах могут встречаться и некоторые практические ситуации, на которые законодательство не даёт прямого ответа или которые оставлены на усмотрение администрации. Мы передаём их не как определённое юридическое утверждение, а как полезные для подготовки к процессу наблюдения:

- **Доступ к переводчику может варьироваться в зависимости от разнообразия языков.** Найти переводчика для широко распространённых языков обычно быстрее, тогда как для менее распространённых языков этот процесс может затянуться. Поскольку это может задержать полное понимание решений, полезно, по возможности, запросить письменную информацию на своём языке или на языке, которым вы хорошо владеете.
- **Переводы между центрами могут осуществляться без предварительного уведомления.** По причинам вместимости или административным причинам лицо может быть переведено из одного центра в другой. Поскольку эта ситуация не привязана в законодательстве к подробной процедуре уведомления, важно, чтобы адвокат или родственники поддерживали регулярный контакт с центром, чтобы своевременно узнать о возможном переводе.
- **Выбор между добровольным возвращением и административным надзором иногда предлагается в рамках одной и той же беседы.** Могут возникать ситуации, создающие у лица впечатление, что решение нужно принять очень быстро. Однако следует помнить, что лицо имеет право попросить время на размышление по этому вопросу и проконсультироваться со своим адвокатом.
- **Практические трудности при подготовке жалоб.** Процессы переписки и отправки документов изнутри центра наружу могут занимать больше времени по сравнению с внешним офисом. Поэтому раннее установление контакта с внешним адвокатом создаёт важную практическую разницу с точки зрения ускорения потока ходатайств и документов.

Ни один из этих пунктов не означает, что общее функционирование центров возвращения является незаконным; это практические различия, вытекающие из работы системы в большом масштабе и в различных условиях. Однако знание этих различий позволяет лицу, вовлечённому в процесс, или его родственнику быть более подготовленным.

Часто задаваемые вопросы

Является ли центр возвращения тюрьмой? Нет. Центр возвращения — это административное учреждение, а не пенитенциарное учреждение. Лицо содержится там не за преступление, а из-за административного статуса, противоречащего миграционному законодательству.

Что произойдёт, если пропущен срок обжалования решения о депортации? Если семидневный срок пропущен, решение становится окончательным и подлежащим исполнению. В этом случае правовые пути значительно сужаются, поэтому необходимо уделять максимальное внимание срокам.

Живут ли семьи вместе в центре возвращения? Законодательство основано на защите единства семьи; по возможности семьи размещаются вместе, и наилучшие интересы детей имеют приоритет.

Предоставляет ли государство адвоката лицу, у которого нет средств на его найм? Да. Лицам, не имеющим финансовых возможностей оплатить услуги адвоката, по их просьбе может быть назначен адвокат в рамках судебной помощи.

Центры возвращения в Турции: актуальные адреса и телефоны

По всей Турции насчитывается более тридцати центров возвращения. Приведённый ниже список основан на актуальной контактной информации, опубликованной на официальном сайте Главного управления по вопросам миграции. После того как вы узнали, в какой центр направлен ваш родственник, важно связаться с правильным центром и своевременно передать просьбу вашего адвоката о встрече для нормального продвижения процесса.

Центр	Телефон	Адрес
Адана	0322 346 35 61	квартал Дагджи, улица 5909, 110-я улица, дом №41, Сарычам/АДАНА
Агры	0472 215 33 25	село Ашкале, дом №238, Мерькез/АГРЫ
Анкара	0312 439 40 40	квартал Йешильтепе, бульвар Чанкыры, дом №395, Акйурт/АНКАРА
Анталья	0242 237 95 80	квартал Алтынкале, улица Назым Хикмет, дом №90, Дёшемеалты/АНТАЛЬЯ
Айдын	0256 211 63 73	посёлок Чештепе, квартал Инёню, Эфелер/АЙДЫН
Балыкесир	0266 727 18 18	квартал Эдиндик, улица Йортан-Дереси, дом №68 (12-й км дороги на Чанаккале), Бандырма/БАЛЫКЕСИР
Байбурт	0458 222 10 03	село Йолалты, промышленная зона Каюшкыран, дом №256/1, Мерькез/БАЙБУРТ
Бурса	0224 361 05 07	квартал Вейсель Карани, улица Севги, дом №2/1, Османгази/БУРСА
Чанаккале	0286 712 34 00	квартал Хамдибей, улица Инёню, улица Малазгирт, дом №1, Айваджик/ЧАНАККАЛЕ
Чанкыры	0376 213 05 49	квартал Абдульхалик Ренда, улица Анкара, дом №363, Мерькез/ЧАНКЫРЫ
Эдирне	0284 224 10 12	квартал Йени Имарет, улица 2-й Беязыт, Сарайичи/ЭДИРНЕ
Эрзурум 1	0442 415 25 50	квартал Истасьон, улица Тугай, дом №96, Ашкале/ЭРЗУРУМ
Эрзурум 2	0442 215 47 02	квартал Истасьон, улица Тугай, дом №98, Ашкале/ЭРЗУРУМ
Газиантеп	0342 571 38 00	квартал Гюллюк, дорога Дирекли, дома Фюме, дом №11, Огузели/ГАЗИАНТЕП
Ыгдыр (временный)	0476 227 70 40	село Ашагы Эрхаджи, дом №728, Мерькез/ЫГДЫР

Центр	Телефон	Адрес
Стамбул Бинкылыч	0212 499 40 00	старая дорога на Кыркларели, улица Менекше, Бинкылыч, Чаталджа/СТАМБУЛ
Стамбул Чаталджа	0212 499 40 00	квартал Калеичи (квартал 103, участок 47), улица Ханидже, дом №23, Чаталджа/Инеджиз/СТАМБУЛ
Стамбул Тузла	0212 499 40 00	квартал Акфырат, бульвар Сулеймание, 140-я улица, дом №65, Тузла/СТАМБУЛ
Стамбул Арнавуткёй	0212 499 40 00	квартал Хастане, улица Айясофья, дом №109, Хадымкёй/ Арнавуткёй/СТАМБУЛ
Измир	0232 402 44 62	квартал Джумхуриет, местность Хармандалы, улица 9685, дом №2, Чиили/ИЗМИР
Кайсери	0352 220 01 57	дорога на Сивас, 25-й км, местность Гёмеч, Коджасинан/ КАЙСЕРИ
Кыркларели	0288 212 00 72	квартал Казымдирик, улица Эдирне, дом №51, Пехливанкёй/ КЫРКЛАРЕЛИ
Коджаэли	0262 329 41 80	квартал Айязма, бульвар 17 Августа, район Гюндогду, дом №126/1, Измит/КОДЖАЭЛИ
Кютахья	0272 225 17 79	квартал Инкёй, улица Гёчери, дом №6, Мерькез/КЮТАХЬЯ
Малатья 1	0422 322 33 32	квартал Фатих, улица Тюркмен, шоссе на Анкару, 16-й км, Йешильюрт/МАЛАТЬЯ
Малатья 2	0422 322 33 32	квартал Фатих, улица Тюркмен, дом №57/1, Йешильюрт/ МАЛАТЬЯ
Мугла	0252 242 13 13	квартал Алпарслан, улица Гёкальп Гюндюз, дом №78, Ула/ МУГЛА
Нигде	0388 213 10 64	квартал Сыра Сёгютлер, улица Пынарбаши, 43-я улица, дом №45, Бор/НИГДЕ
Шанлыурфа	0414 313 86 58	квартал Бююкхан, квартал 156, участок 1 (территория старого аэропорта), Эйюбийе/ШАНЛЫУРФА
Ван Курубаш	0432 223 33 35	квартал Курубаш, на дороге на Хаккяри, 7-й км, рядом с Тексиль Кент, Эдремит/ВАН

Примечание: звонки в некоторые центры могут перенаправляться на линию Провинциального управления по вопросам миграции соответствующей провинции.

Поскольку адреса и телефоны могут время от времени обновляться, рекомендуется перед важной встречей или посещением уточнить их на официальном сайте Главного управления по вопросам миграции.

Заключение

Процесс, связанный с Центром возвращения, — это сложная область, напрямую затрагивающая свободу человека и требующая одновременного рассмотрения нескольких различных правовых средств защиты (административный суд, мировой уголовный суд, заявление о международной защите). На каждом этапе процесса множество деталей — от того, правильно ли произведены уведомления, до сроков обжалования, от того, действительно ли необходим административный надзор, до того, нуждается ли лицо в международной защите, — напрямую влияют на результат. Поэтому чрезвычайно важно, как для защиты прав, так и для справедливого хода процесса, чтобы лицо, направленное в центр возвращения, или его родственник, получили юридическую поддержку адвоката сразу же с началом процесса.

Данный материал носит общий информационный характер, и правовая ситуация может меняться в зависимости от конкретных обстоятельств дела. Рекомендуем обратиться к адвокату для получения информации об актуальном законодательстве и обстоятельствах, характерных именно для вашего случая.

İletişim Bilgileri
Burhaniye, Neşet Bey Sk. No:12 Kat:3 D:5, 34676 Üsküdar/İstanbul, Türkiye

Tel: +90 543 674 84 09 info@dcahukuk.com

www.dcahukuk.com